جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي

معهد العلوم الإسلامية

قسم أصول الدين

تعيين مدار الإسناد وأثر ذلك في تعليل الأحاديث

" يحيى بن أبي كثير أنموذجا "

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم الإسلامية ـ تخصص: الحديث وعلومه

الطالب: فيصل علال

المشرف: د.عبد المجيد مباركية

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عبد الكريم بوغزالة	أستاذ دكتور	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	رئيسا
عبد المجيد مباركية	دكتور	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفا ومقررا
يوسف عبد اللاوي	أستاذ دكتور	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	عضوا

السنة الجامعية: 1437– 1438هـ/ 2016– 2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من لهم الحق علينا بعد الله عز وجل وهم الوالدين الذين ربونا وكابدوا من أجل أن نصل إلى هذه المرحلة فأسأل الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم،

وأن يغفر لهم ويتجاوز عنهم ويطيل أعمارهم في طاعته، **ثم** إلى بقية الأهل

والأقارب الذين ربونا أيضا بكريم الآداب وجميل الأخلاق،

ثم إلى من كان له عون على مساعدتي في إتمام هذا

الحصاد، من أساتذة وزملاء ورفقاء.

فاللهم بارك في الجميع وأحينا

جميعا على الإسلام

والسنة وأمتنا عليها

مسلمين.

الشكر

الحمد لله على إحسانه، والشكر له على توفيقه وامتنانه، فالحمد والشكر كله له سبحانه أولا وآخرا على ما أنعم عليَّ بنعمة العقل والدين.

ثم أثنّي من بعده جل وعلا بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهته من صعوبات، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور

"عبد المجيد مباركية" حفظه الله، الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة

التي كانت عونا لي في إتمام هذا البحث، ولطالما كان يحثنا على الإخلاص

في طلب العلم، والجد والاجتهاد فيه أثناء المحاضرة، والحرص منه

على تقديم مادة علمية نافعة لنا في مختلف المقاييس التي

درسناها فأسأل الله أن يحفظه و يبارك فيه

ويجزيه عني خير الجزاء وأن يثبته

على الإسلام والسنة.

كما أشكر جميع الأساتذة الذين درسونا خلال هذا المشوار الدراسي، فأسأل الله أن يعينهم على

ما يقدموه من مختلف علوم السنة النافعة،

إنه ولي ذلك والقادر عليه.

كما لا أنسى الشكر لجميع الزملاء والإخوة الذين رافقوني في هذا المشوار الدراسي فانتفعت منهم.

فاللهم وفقنا جميعا لما فيه صلاحنا في الدنيا والآخرة، وعلمنا

اللّهم ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا علما.

وآخر دعوانا أن الحمد لله

رب العالمين.

ملخص البحث

إن من أهم الخطوات في دراسة الأسانيد بعد تخريجها من مصادرها الحديثية، تعيين الراوي الذي يتكرر كثيرا بين تلك الأسانيد ويطلق عليه (مدار الإسناد)، فهو الذي من خلاله تلتقي أو تتفرع عنه طرق الأحاديث وأوجهها.

حيث يتطرق هذا البحث إلى التعريف بمدار الإسناد، وطريقة تحديده، وما يتعلق به من المصطلحات، وما ذكره أهل الحديث في تأصيله، وعلاقته بأدق العلوم، ألا وهو علم علل الحديث، وأثره في ذلك من مخالفة وتفرد وغيرها.

ويخلص الموضوع كله إلى أن خطوة تعيين المدار لها أثر كبير في الوقوف على علة الحديث المراد معرفة درجته، من خلال إدراك الرواة المتفردين بالحديث إلى آخرهم وهو المدار ثم معرفة الاتفاق والاختلاف عليه، ليتم بعد ذلك اختيار الرواة أصحاب الأقوال الصحيحة أو الترجيح في ما بينهم بالقرائن، للوصول إلى الحكم على الحديث قبولا أو ردا.

The Summary of the Research

One of the most important stapes of Isnad studding, after bringing it out from its Hadith sources, is setting the narration who repeated so much in that Isnad, who called "Isnad orbit",though him the manners and the faces of Hadith are meeting or branched .

This research including ; (Isnad orbit) definition, how we find it, related terms, that scholars said about the establishing the origin of ,its relation with the specific science" Al Elal ",and its affect in that.

We can say that the "Isnad orbit" setting has a big role in defending the Hadith "Elah" that we want know its degree, through knowing the singular narration to the end who called the orbit. after that knowing the agreement and the contrast on him, in order to choose the correct saying narrations, or favoring between them by using the indications, to get Hadith correct judge.

Le résumé de la recherche

parmi les étapes les plus importantes dans l'étude de l'attribution, après son extraction de ses sources Alhadithi, l'identification du narrateur qui se répète souvent entre ces motifs et il est appelé (attribution d'orbite), à travers laquelle il rencontrera ou de se lancera les méthodes de hadiths et ses suspects.

Cette étude porte la définition de l'orbite d'attribution, et comment le sélectionner, et les termes qui le concernent, et ce que les propriétaires de hadith mentionnent dans ses enracinements , et de sa relation à toute science, ce qu'on appelle la science des maux de hadith, et son impact sur celui de l'infraction et le caractère unique etc...

L'ensemble du sujet conclut qu'un pas mis en orbite a un impact significatif de position sur l'attribution de hadith qu'on veut savoir son degré, en reconnaissant les narrateurs uniques de hadith jusqu'à le dernier entre eux, c'est l'orbite puis la connaissance de l'accord ou le désaccord sur ce hadith ensuite le choix du narrateurs ,propriétaires des bons mots ou des sanctions, y compris des présomptions Pour atteindre le jugement sur l'acceptation de hadith ou son rejet.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين.

أما بعد:

فلقد منّ الله عز وجل على هذه الأمّة بأن جعلها أمّة وسطا كما قال سبحانه: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ ﴾ [البقرة : 143].

وأنزل إليها كتابا نوراً وهدى يهتدي به من اتّبع رضوانه، واصطفى لها رسولاً من خير البشر محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه، وجعل محبته ومتابعة نبيه من مقتضى طاعته جل وعلا كما قال جل في علاه: ﴿ قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ ﴾ [آل عمران : 31].

وإتباع النبي ﷺ، ومتابعته في ما جاء عنه من السّنة متوقف على معرفة ما صح عنه ﷺ من الأخبار المنقولة عن طريق أئمة جهابذة حفّاظ، سخّرهم الله سبحانه وتعالى لحفظها وتبليغها لمن بعدهم نصحا لهذه الأمة وخوفا من كتمان العلم لما ورد في ذلك من الوعيد، فبذلوا في ذلك كل ما يملكون، حتى إن الرجل منهم ليترك ماله وأهله ويسافر لطلب سنَّة ليست عنده سمع بها عند إمام في أحد البلدان فرحل إليه، وذلك كله محبة منهم ورغبة في اتباع سنّة المصطفىﷺ، حتى أصبح منهم المكثر من الرواية والمقل وصار بعضهم مدارا للرواية لمن بعده لوثاقته من جانب، وكثرة من أخذ عنه من جانب آخر، فنقلت أحاديث كثيرة عن طريقه وعرفت بعض الأحاديث به فيقال حديث فلان؛ أي الذي دار حوله، واشتهر عنه.

وقد سهّل ذلك أيضا على من اشتغل بنقد الحديث وتمحيصه في تحديد مكان العلة في الرواية أحيانا لاشتهار المدار ومعرفة من أخذ عنه فيقولون مثلا: هذا الحديث رواه فلان واختلف عنه، فتكون بعض طرقه مُعَلّة بسبب ذلك الاختلاف الحاصل بين الرواة.

- **العنوان:**

ومن ذلك المنطلق كان موضوع هذا البحث بعنوان: **"تعيين مدار الإسناد وأثر ذلك في تعليل الأحاديث"**، وقد مثلت بأنموذج لذلك حتى يتضح أكثر، فاخترت الإمام "يحي بن أبي كثير" باعتباره أحد المدارات المشهورة للأسانيد .

- **الإشكالية:**

ويمكن أن نبلور مضمون هذا البحث في سؤال كالآتي:

"ما هو أهمية وأثر تعيين مدار الإسناد لرواية ما في الوقوف على علتها؟".

ومن هذا الإشكال تتفرع عدة أسئلة جزئية منها:

- ما هو تعريف مدار الإسناد والمصطلحات المتعلقة به؟.
- وما هي طريقة تعيينه؟.
- وهل هناك رواة تدور عليهم أغلب الأسانيد؟.
- وما تعريف العلة التي تعرف من خلال تعيينه؟.
- وما علاقته بعلم العلل وأثر ذلك في تعليل الأحاديث؟.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

وقد بنيت هذا الموضوع على عدة نقاط أهمها:

- الرغبة في زيادة الاطلاع على أدق علم وأغمضه في علوم الحديث وهو تعليل الأحاديث.
- معرفة مدى أهمية الوقوف على مدار الإسناد في معرفة علل الأحاديث.
- خدمة سنّة النبي ﷺ ولو بجزء يسير من خلال هذا البحث المتواضع.
- مدى سهولة الفهم لفكرة البحث عند طرحها.

- **أهمية الموضوع:**

تكمن أهمية الموضوع في كونه يتناول جانبا مهما من جوانب "علم علل الحديث" وذلك من خلال خطوة هامة في دراسة أسانيد الحديث للوصول إلى نتيجة الحكم بصحة الرواية من عدمها، خاصة في هذا الزمن الذي قل فيه الاهتمام بهذا العلم مع قصر الفهم فاحتاج الناس لمثل هذه الأمور البسيطة –بالنسبة لمن قبلنا– لإدراك –ولو يسيرا– مدى دقة هذا العلم الذي حفظت به سنة النبي ﷺ، وما عاناه الأئمة الحفاظ الأثبات في ذلك.

- **أهداف البحث:**

وللموضوع أهداف تتلخص في عدة نقاط أهمها:

- تسهيل الوقوف على الخلاف في الرواية من خلال تعيين الراوي الذي تدور عليه أو تتفرع عنه، للتمييز بين ما صح من طرقها وما لم يصح .
- إبراز جانب من جوانب النقد عند الأئمة في طريقة تعليلهم للأحاديث.
- المساعدة على حفظ الأحاديث بأسانيدها من خلال معرفة مداراتها.

- **صعوبات البحث:**

وأنا في هذا المشوار واجهني بعض الصعوبات القليلة خاصة في الفصل الثاني -الجانب التطبيقي- تمثلت في ندرة المعلومات الكافية في ترجمة الإمام يحيى بن أبي كثير، من ناحية الكلام عن حاله في الرواية (كثرة الرواية، والتدليس) حيث لم أجد -حسب اطلاعي- من فصّل في ذلك كله عدا بعض النقاط القليلة لكل من ترجم له، لذلك جاء الحديث عن حاله في هذه البحث مختصرا.

كذلك واجهت صعوبة في انتقاء بعض الأمثلة الخاصة بالتفرد والمخالفة من جملة أحاديث للإمام ابن أبي كثير الكثيرة، لكوني مازلت في بدايات دراسة الأسانيد، فاسأل الله أن يرزقنا حسن الفهم ومزيد اطلاع.

- **الدراسات السابقة:**

لقد وقفت على دراسة مطابقة لهذا البحث بعنوان: "معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث" لمحمد مجير بن الشيخ محمد أبي الفرج الخطيب الحسني، "رسالة ماجستير" مقدمة إلى قسم السنة وعلوم الحديث في كلية أصول الدين –كلية الدراسات العليا- بجامعة أم درمان الإسلامية في جمهورية السودان. سنة 1424هـ الموافق لسنة 2003م. حيث ذكر فيها أربعة أبواب مختلفة تحت كل باب عدة مباحث وفصول متنوعة، وقد استفدت منها عدة مرات، خاصة في الفصل الأول - الجزء النظري-، لكنه لم يأت بأنموذج كمثال على ذلك يوضح فيه أهمية المدار في التعليل، ومع ذلك فقد أبدى تأسفه كما ذكر في المقدمة ص15-16 لاضطراره نظرا لضخامة الرسالة ونفاذ مهلتها إلى حذف باب منها أراد فيه استقراء بعض من تدور عليهم الأسانيد من الأئمة، مع إيراد نماذج وأمثلة لهم.

ثم طبعت هذه الرسالة ونشرت في مجلدين؛ المجلد الأول فيه 562 صفحة وأما الثاني ففيه 489 صفحة، إصدار سنة 1429هـ الموافق لسنة 2008م، لدار الميمان للنشر والتوزيع بالمملكة العربية.

فأحببت أن أضيف في هذه الدراسة المتواضعة أنموذجا من المدارات المشهورة مع أمثلة حديثية له على ذلك لتوضيح الموضوع أكثر.

ومن الدراسات أيضا في هذا الموضوع كتاب للدكتور إبراهيم بن علي آل كليب الأستاذ في قسم السنة وعلومها بكلية أصول الدين بالرياض بعنوان: "الرجال الستة الذين تدور عليهم أسانيد الحديث"، وقع في 280 صفحة، في طبعته الأولى سنة 1422هـ-2001م، نَشر مكتبة العبيكان بالمملكة العربية السعودية.

ومما جاء في الكتاب أنه بدأ بتمهيد ذكر فيه أصل الموضوع وتعريف بعض المصطلحات، ثم بعده شرع ببيان الأئمة الستة الذين تدور عليهم أسانيد الحديث؛ فخص كل إمام بمبحث تناول فيه ترجمة موجزة له، ونموذج من حديثه، وعدد مروياته في الكتب الستة وملحقاتها، فبدأ في المبحث الأول: بالإمام قتادة بن دعامة السدوسي، ثم في الثاني: الإمام محمد بن شهاب الزهري، ثم في الثالث: الإمام عمرو بن دينار، ثم في الرابع: الإمام عمرو بن عبد الله أبي إسحاق السبيعي، ثم في الخامس: الإمام يحيى بن أبي كثير، ثم في السادس: الإمام سليمان بن مهران الأعمش.

ومع ذلك كله فإني لم أرى في هذه الرسالة ما يخدم موضوعي كما أردت، ويبقى على المطلع على هذا البحث الاستزادة من الكتاب إن كان يخدم مجاله.

- **وصف عام للبحث:**

جاء البحث في بمقدمة وفصلين رئيسيين تحت كل فصل عدّة مباحث تحتوي على مجموعة من المطالب :

- أما الفصل الأول فهو خاص بمفاهيم ومسائل نظرية حول مدار الإسناد وما يتعلق به، وذلك كله من خلال ثلاثة مباحث تناولت تعاريف وطرق ومختلف أقسام تلك المسائل التي جاءت على شكل مطالب خاصة بكل مبحث.
- وأما الفصل الثاني فهو خاص بأنموذج تطبيقي لمدار الإسناد، جاء في مبحثين أحدهما خص بترجمة الراوي الممثل له، من خلال عدة مطالب مختلفة بين اسم وتلاميذ وشيوخ وأقوال العلماء فيه وحاله في الرواية وغيرها، وأما المبحث الثاني فقد تناول أمثلة حديثية بين التفرد والمخالفة والاضطراب على شكل مطالب.

ثم ختمت الموضوع بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج والفوائد المتوصل إليها.

- **المنهج المتبع في البحث:**

لعل مما يغلب على هذا البحث المنهج الوصفي وذلك في وصف المسائل النظرية بأقسامها وصورها وتعاريفها.

مع المنهج التحليلي والمتمثل في تحليل الأحاديث المنتقاة من خلال تخريجها ودراستها للوصول إلى الخلاصة بعد ذلك.

مع بعض المنهج النقدي وذلك في نقد بعض الرواة وطرق الرواية من خلال كلام الأئمة النقاد في ذلك.

- **طريقة العمل في البحث:**

وتتلخص في نقاط منها:

- وضحت بعض النقاط التي رأيت أنها تحتاج إلى بيان وأبقيت أخرى مما لا تحتاج لذلك.
- لم أترجم للأعلام في هذا البحث إلا نادرا لمن لم يكن من هذا العلم، وذلك: -أي عدم الترجمة للأعلام- يرجع إلى: أولاً: لشهرتهم في هذا العلم -أي علم الحديث- فهم أئمته فإن لم يعلم أئمته لم يعلم هذا العلم!، ثانياً: لكثرتم في الدراسة؛ فلو ترجمت لكل واحد منهم أو بعضهم لثقلت الهوامش وازداد عدد الصفحات المطلوبة.
- بالنسبة للتهميش فقد بدأت فيه بالمؤلَف، ثم المؤلِّف، ثم المحقق إن وجد، ثم دار النشر، ثم مكان النشر، ثم رقم الطبعة، ثم تاريخ الطبع الهجري ثم الميلادي، ثم الجزء، ثم الصفحة، وإن لم أجد أحد هذه المعلومات فإني لا أذكرها، وذلك عند ذكر المصدر أو المرجع لأول مرة.
- أما تهميش الأحاديث من كتبها فهو بنفس الترتيب السابق إلاّ أني أذكر الكتاب والباب قبل الجزء والصفحة.
- وأما الرسائل العلمية فتبدأ بعنوان الرسالة، ثم المؤلِّف، ثم درجة الرسالة مع التخصص، ثم الكلية أو القسم أو الشعبة، ثم الجامعة، ثم المدينة أو الدولة، ثم السنة، ثم الصفحة.
- خرّجت الأحاديث التي سيتم دراستها تخريجا مفصلا، وأما باقي الأحاديث، منها ما اقتصرت فيه على الصحيحين أحيانا أو أحدهما أو غيرهما إن لم أجده فيهما.
- أدرس الحديث المراد دراسته بعد تخريجه، ثم أذكر الخلاصة فيه.
- وأما الرموز المستخدمة في البحث فهي على النحو التالي؛ تحق: للتحقيق، هـ: للتاريخ الهجري، م: للتاريخ الميلادي، ج: للجزء (رقم المجلد)، ص: للصفحة.

- وفي الأخير بنيت هذا البحث على الاختصار لضيق عدد الصفحات المطلوبة.

- **مصادر البحث:**

وأما المصادر التي اعتمدت عليها في هذا البحث فكثيرة ومتنوعة، من ذلك المصادر والمراجع التي تخدم الموضوع من الجانب النظري وأهمها: الكتاب المذكور سابقا "معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث" لمحمد مجير الخطيب، أيضا كتاب: "التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله ورده" لعبد الجواد حمام، وكذلك دراسة نظرية وتطبيقية للباحث عبد السلام أحمد محمد أبو سمحة بعنوان: "معرفة أصحاب الرواة وأثرها في التعليل دراسة نظرية وتطبيقية في علل أصحاب الأعمش سليمان بن مهران"، ومما استخدمته كذلك كتاب: "العلة وأجناسها عند المحدثين" لمصطفى باحو.

ومن المصادر أيضا كتب المتقدمين المختلفة في أنواع علوم الحديث من خلال الرجوع إلى أقوالهم وتعريفاتهم في كل حين.

وأما من ناحية الشّق الثاني (التطبيقي) في هذا البحث، كانت مصادره مختلف أيضا، بين المصادر الحديثية، وكتب التراجم والعلل والسؤالات وغيرها مما فيه خدمة للموضوع.

- **خطة البحث:**

وللإجابة على الإشكالات المطروحة من قبل فقد رسمت خطة لذلك على النحو الآتي:

- **المقدمة**
- **الفصل الأول : مفاهيم نظرية حول مدار الإسناد وأثره في تعليل الأحاديث**
  - **المبحث الأول : تعريف مدار الإسناد وما يتعلق به**
    - المطلب الأول : تعريف مدار الإسناد
    - المطلب الثاني : تعبيرات و مصطلحات متعلقة بمدار الإسناد
    - المطلب الثالث : طريقة تعيين المدار
    - المطلب الرابع : كلام العلماء حول من تدور عليهم غالب الأسانيد ومكانتهم
  - **المبحث الثاني : تعريف العلة وما يدور حولها وعلاقتها بالمدار**
    - المطلب الأول : تعريف العلة و(الحديث المعل) وطرق الكشف عنها
    - المطلب الثاني : أسباب وموجبات العلة
    - المطلب الثالث : أهمية علم العلل وعلاقته بالمدار

- **المبحث الثالث : أثر (تعيين المدار و تفرده ومخالفته) في تعليل الأحاديث**
  - المطلب الأول : ضرورة المدار وتفرده ورجال المخرج و أنواع الحديث المتعلقة به
  - المطلب الثاني : الدراسة المفصلة للمدار وأثرها في التعليل
  - المطلب الثالث : صور الاختلاف على المدار وأثره في التعليل
- **الفصل الثاني : يحيى ابن أبي كثير أنموذجا لمدار الإسناد**
  - **المبحث الأول : ترجمة موجزة ليحيى بن أبي كثير**
    - المطلب الأول : اسمه ونسبه وكنيته ونسبته ولقبه
    - المطلب الثاني : شيوخه وتلاميذه
    - المطلب الثالث : أقوال العلماء فيه كأحد مداراة الحديث وحاله في الرواية
    - المطلب الرابع : وفاته وأشهر الأسانيد عنه في الصحيحين
  - **المبحث الثاني : بعض الأحاديث المعلة عن يحي ابن أبي كثير**
    - المطلب الأول : أحاديث معلة بالتفرد
    - المطلب الثاني : أحاديث معلة بالاختلاف
    - المطلب الثالث : أحاديث معلة بالاضطراب
- **الخاتمة**

الفصل الأول :

مفاهيم نظرية حول مدار الإسناد وأثره في تعليل الأحاديث

المبحث الأول: تعريف مدار الإسناد وما يتعلق به

المبحث الثاني: تعريف العلة وما يدور حولها وعلاقتها بالمدار

المبحث: الثالث: أثر (تعيين المدار و تفرده ومخالفته) في تعليل الأحاديث

قبل التطرق إلى الموضوع مباشرة لابد أولاً من بعض التعريفات لمفردات البحث وما يتعلق بها، لتكتمل صورة ومضمون الموضوع، وذلك بالتعريف بمدار الإسناد وما يتعلق به، وكذا تعريف العلة وما يدور حولها وعلاقتها بالمدار، وأثر تعيينه وتفرده ومخالفته في تعليل الأحاديث، وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل إن شاء الله.

- المبحث الأول : تعريف مدار الإسناد وما يتعلق به

من التعاريف والمفردات المهمة في هذا الموضوع، مصطلح "مدار الإسناد" وما يدور حوله من المعاني في اللغة والاصطلاح وما يتعلق به من المصطلحات والمسائل،كطريقة تعيينه واهتمام العلماء بمن تدور عليهم غالب الأسانيد ومكانتهم، من خلال أول مبحث في هذا البحث عموما وفي هذا الفصل خصوصا.

- المطلب الأول : تعريف مدار الإسناد

للتعريف بهذا المصطلح المركب يجب أولا التعريف بجزأيه، ثم تعريفه كلقب حتى يكتمل تصور معناه.

أولاً المدار:

المدار في اللغة : يكون موضعا ويكون مصدرا كالدوران[1]

فالمدار: هو موضع الدوران، ومدار الأمر: ما يجري عليه غالبا، ومدار الفلك: دورانه[2].

وهو كذلك: المرتب عليه[3].

ومنه نستخلص بأن المدار هو الموضع الذي يدور الشيء ويترتب عليه.

---

1) ينظر إلى: لسان العرب، ابن منظور (المتوفى : 711هـ)، دار صادر-بيروت، ط3، 1414هـ، ج4، ص297.

2) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (المتوفى : 573هـ)، تحق: د حسين بن عبد الله العمري- مطهر بن علي الإرياني- د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، ط1، 1420هـ-1999م، ج4، ص2191، والمعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة، ص303.

3) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، جلال الدين السيوطي (المتوفى : 911هـ)، تحق: أ. د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب - القاهرة / مصر، ط1، 1424هـ - 2004 م، ص78.

ومنه قولنا كلمة التوحيد "لا إله إلا الله" عليها مدار الإسلام فمن أجلها بعثت الرسل، وهي التي لا يقوم إسلام المرء إلا بها، وغاية خلق الإنس والجن إلا لتحقيقها، وما شرعت الشرائع إلا لبيان معناها الكامل وهو إخلاص العبادة لله وحده، وهي التي يترتب عليها دخول المؤمن إلى الجنة والفوز برضى الرّب جل وعلا.

ثانياً الإسناد:

الإسناد من السند، مصدر سَنَدَ والسند في اللغة: يأتي بعدة معاني منها انضمام الشيء إلى الشيء، ومنها الارتفاع ومنها المعتَمَد.

قال ابن فارس: "السين والنون والدال أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء. يقال سندت إلى الشيء أسند سنودا، واستندت استنادا. وأسندت غيري إسنادا. والسناد : الناقة القوية، كأنها أسندت من ظهرها إلى شيء قوي. والمسند: الدهر؛ لأن بعضه متضام. و فلان سند، أي معتمد. والسند: ما أقبل عليك من الجبل، وذلك إذا علا عن السفح. والإسناد في الحديث: أن يسند إلى قائله "[1].

وأما الإسناد في اصطلاح أهل الحديث :

فالإسناد و السند بمعنى واحد قال ابن جماعة: "وأما السند فهو الإخبار عن طريق المتن وهو مأخوذ إما من السند وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل لأن المسند يرفعه إلى قائله أو من قولهم فلان سند أي معتمد فسمي الإخبار عن طريق المتن سندا لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه.

وأما الإسناد فهو رفع الحديث إلى قائله والمحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد "[2].

وقال السخاوي: والإسناد أو السند: هو الطريق الموصل للمتن[3].

---

1) مقاييس اللغة، ابن فارس (المتوفى : 395هـ)، تحق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م، ج3، ص105.

2) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، بدر الدين ابن جماعة (المتوفى : 733هـ)، تحق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر – دمشق، ط2، 1406هـ، ص29-30.

3) التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، للسخاوي (المتوفى : 902هـ)، مكتبة أضواء السلف، ط1، 1418هـ-1997م، ص30.

وقد اعتمد التعريف الأول ابن حجر وهو ما قرره في النزهة بقوله: "والإسناد: حكاية طريق المتن"[1].

وهذه من أسلم التعاريف إذ يدخل فيها سلسلة الرجال- إن وجدوا خلافا للوجادة مثلا – وصيغ التحمل و الأداء التي يتوقف عليها الاتصال والانقطاع والإرسال والتدليس وغيرها.

وأما مدار الإسناد كمركب إضافي :

فهو الراوي الذي تتفرع أو تلتقي عنده أسانيد الحديث و طرقه، كما دل عليه ظاهر كلام ابن حجر بقوله: "...الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع، ولو تعددت الطرق إليه"[2].

ومنه: "كل راوٍ إمام مكثر يتفرد بأحاديث كثيرة تنتشر عنه"[3] .

ومثال ذلك كما قال علي ابن المديني: "نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة فلأهل المدينة: ابن شهاب ...، ولأهل مكة: عمرو بن دينار ....، ولأهل البصرة: قتادة بن دعامة السدوسي ....، يحي بن أبي كثير ...، ولأهل الكوفة: أبو إسحاق ...، وسليمان ابن مهران ..."[4].

فأغلب الأحاديث تدور على هؤلاء وغيرهم من الأئمة المكثرين ممن تنتشر عنهم طرقها، سوءا كانت في الصحاح أو السنن أو المسانيد أو الأجزاء أو غيرها.

- وقد يكون مدار الحديث على الصحابي فيكثر الأخذ عنه كأبي هريرة ﷺ مثلا.

- و ممن استعمل لفظ المدار من أهل الحديث:

- عبد الرحمن بن مهدي، كما نقل عنه ابن عدي في الكامل قوله: "فليس يدور هذا الحديث إلا على أبي العالية "[5].

---

1) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني (المتوفى : 852هـ)، تحق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط1، 1422هـ، ص195.

2) المرجع نفسه، ص55-56.

3) معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث، محمد مجير الخطيب، دار الميمان، ج1، ص49.

4) العلل، علي بن المديني (المتوفى : 234هـ)، تحق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت ، ط2، 1980م، ص36-40.

5) نقله يعقوب بن سفيان(المتوفى : 277هـ) في " المعرفة والتاريخ "، تحق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1401هـ-1981م، ج2، ص153.

– وقال سفيان بن عيينة رحمه الله: " إنما يدور تفسير مجاهد على القاسم بن أبي بزة"[1].

– ثم قول ابن المديني المشهور في مدارات الحديث الستة المذكور سابقاً.

– وقال البخاري رحمه الله في التاريخ الأوسط بعد ذكر طرق حديث (الدين النصيحة)[2]: "فمدار هذا الحديث كله على تميم ولم يصح عن أحد غير تميم"[3].

– كذلك ممن تتابع على استعمال مصطلح (المدار): الطحاوي المتوفى سنة 321هـ في شرح معاني الآثار، وابن حبان المتوفى سنة 354هـ في كتابه المجروحين، وابن عدي المتوفى سنة 365هـ في الكامل، والدارقطني المتوفى سنة 385هـ في العلل وغيرهم ممن جاء بعدهم.

- المطلب الثاني : تعبيرات و مصطلحات متعلقة بمدار الإسناد

يتعلق بمدار الإسناد بعض التعبيرات والمصطلحات التي يستعملها المحدثون، منها ما له علاقة بتسميات أخرى للمدار ومنها ما يوصل إلى معناه من المفردات و الألفاظ، ومن ذلك :

- بعض التعبيرات كقول بعض الأئمة :

- (هذا الحديث لا يعرف إلا لفلان، أو معروف بفلان): كقول ابن عبد البر في حديث {العرجاء البيّن ضلعها والعوراء البيّن عورها والمريضة البيّن مرضها والعجفاء التي لا تنقي}[4]:

---

1) المرجع السابق، ج2، ص154.

2) أخرجه مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ) في الصحيح (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ)، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة، ج1، ص74.

3) التاريخ الأوسط، محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى : 256هـ)، تحق: محمود إبراهيم زايد ، دار الوعي - مكتبة دار التراث - حلب – القاهرة، ط1، 1397هـ – 1977م، ج2، ص63.

4) أخرجه مالك في الموطأ، تحق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان - أبو ظبي – الإمارات، ط1، 1425هـ-2004 م، كتاب: الضحايا، باب: ما ينهى عنه من الضحايا، ج3، ص687.

وأحمد في المسند ، تحق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون إشراف د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ-2001 م، مسند البراء بن عازب ، ج30، ص615.

والبيهقي في السنن الكبرى، تحق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط3، 1424 هـ-2003 م، كتاب: الضحايا، باب: ما ورد النهي عن التضحية به،ج9، ص451. صححه الألباني محمد ناصر الدين (المتوفى: 1420هـ)، في صحيح وضعيف سنن ابن ماجة، برنامج منظومة التحقيقات الحديثية - المجاني - من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية، ج7، ص144.

"هكذا روى مالك حديث البراء هذا عن عمرو بن الحارث عن عبيد بن فيروز، لم يختلف الرواة عن مالك في ذلك والحديث إنما رواه عمرو بن الحارث عن سليمان بن عبد الرحمن ولا يعرف هذا الحديث إلا لسليمان بن عبد الرحمن هذا لم يروه غيره عن عبيد بن فيروز "[1].

وقال ابن أبي حاتم في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: {إذا كانت منية أحدكم بأرض قيضت له الحاجة، فيعمد إليها ...}[2]: "هذا الحديث معروف بعمر بن علي بن مقدم[3].

- (أو بعكس ذلك كفلان يعرف بهذا الحديث): ومثاله قول ابن عدي في ترجمة زيد بن عبد الرحمن ابن زيد ين أسلم: "وزيد معروف بهذا الحديث، وما أظن أن لزيد غير هذا الحديث أو حديثين أو ثلاثة"[4].
- وقد يعبرون أيضا بقولهم: (والحديث له) أو (يرجع الحديث إليه): ومثاله قول ابن عدي أيضا في ترجمة أبي العالية عند ذكر حديث الضحك في الصلاة[5] : "وكل من رواه غيره؛ فإنما مدارهم ورجوعهم إلى أبي العالية ، والحديث له وبه يعرف"[6].

---

1) الاستذكار، لابن عبد البر (المتوفى : 463هـ)، تحق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1 ،1421هـ– 2000م، باب: ما ينهى عنه من الضحايا، ج5، ص214.

2) أخرجه الحاكم (المتوفى : 405هـ) في المستدرك على الصحيحين، تحق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1411 هـ- 1990م، كتاب: الإيمان، ج1، ص101. وقال: "لهذا الحديث شواهد على شرط الشيخين"، ولم يوافقه الذهبي.

3) العلل لابن أبي حاتم، لعبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي (المتوفى: 327هـ)، تحق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د.سعد بن عبد الله الحميد و د.خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، ط1، 1427هـ-2006م، ج3، ص546.

4) الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد عبد الله ابن عدي الجرجاني (المتوفى : 365هـ)، تحق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض و عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية - بيروت-لبنان، ط1، 1418هـ/1997م، ج4، ص164.

5) أخرجه ابن عدي في "الكامل" بعدة طرق، وألفاظ مختلفة منها: "من ضحك فليعد الوضوء والصلاة"،ج4، ص104.

6) المرجع نفسه: ج4، ص105.

وقول ابن رجب في حديث الدعاء بعد الآذان[1]: "يرجع إلى حديث الأعرج"[2].

- وأما المصطلحات المتعلقة بالمدار منها:

أولا مخرج الحديث: وهو أصل السند وهو مجموع الرواة المتفردين بالحديث، وأولهم من يدور عليه الحديث، وأخرهم الصحابي الراوي لذلك الحديث. وقد يضيق المخرج فيتسلسل التفرد فيه عدة طبقات، وقد يتسع حتى يكون الصحابي هو مخرج الحديث، والمخارج فيها الصحيح و الحسن والضعيف والملصق. وتنسب المخارج إلى أمصار رواتها. وفهم معنى المخرج مفتاح لفهم كثير من دقائق علم الحديث [3]. كما أنه ينعدم المخرج إذا كان الحديث لا أصل له.

ثانيا الإخراج: هو إبراز الحديث وإظهاره؛ مدونا بإسناد مصنف الكتاب (سواء كان مسنداً أو جامعاً أو مصنفاً أو معجماً أو غيره) عن شيخه ومن بعده إلى من أضيف إليه، كقولنا: أخرجه البخاري أي أبرز وأظهره ورواه بإسناده في كتابه "الصحيح"[4].

ومنه قول السخاوي رحمه الله: "وبيانه أن الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وخمسة وثلاثون رجلا، المتكلم فيه بالضعف منهم نحو من ثمانين.

والذين انفرد مسلم بإخراج حديثهم دون البخاري ستمائة وعشرون رجلا "[5].

ثالثا الاستخراج : وهو أن يعمد حافظ إلى صحيح البخاري مثلا، فيورد أحاديثه حديثا حديثا بأسانيد لنفسه، غير ملتزم فيها ثقة الرواة، من غير طريق البخاري إلى أن يلتقي معه في شيخه، أو في

1) أخرجه البخاري (محمد بن إسماعيل أبو عبد الله المتوفى : 256هـ)، في صحيحه (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه)، تحق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط1، 1422هـ، كتاب الحج، باب الدعاء عند النداء، بلفظ: "من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته...".

2) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (المتوفى : 795هـ)، تحق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، ط1، 1407هـ-1987م، ج2، ص864.

3) معرفة مدار الإسناد، محمد مجير الخطيب، ج1، ص137.

4) ينظر إلى المرجع نفسه(بتصرف)، ج1، ص139.

5) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي (المتوفى : 911هـ)، تحق: أبو معاذ طارق بن عوض الله، دار العاصمة، ط1، 1424هـ-2003م، ج1، ص122.

شيخ شيخه، وهكذا ولو في الصحابي، ولا يسوغ للمخرج العدول عن الطريق التي يقرب اجتماعه مع مصنف الأصل فيها إلى الطريق البعيدة إلا لغرض من علو، أو زيادة حكم مهم، أو نحو ذلك[1].

رابعا التخريج : للمحدثين في التخريج عدة معان منها[2]:

- أنه مرادف للإخراج.
- ويطلق على معنى إخراج الأحاديث من بطون الكتب وروايتها: قال السخاوي: "والتخريج إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين..."[3].
- ويطلق على معنى الدلالة: أي الدلالة على مصادر الأصلية وعزوه إليها؛ وذلك بذكر من رواه من المؤلفين. قال المناوي في (فيض القدير) عند قول السيوطي: "وبالغت في تحرير التخريج" (...بمعنى اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث، من الجوامع والسنن و المسانيد فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مخرجه ولا أكتفي بعزوه إلى من ليس من أهله وإن جل كعظماء المفسرين)[4].

وهذا المعنى الذي شاع واشتهر بين المحدثين، خاصة في القرون المتأخرة .

ومن خلاله يمكن تعريف التخريج بأنه: الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده. ثم بيان مرتبته عند الحاجة.

خامسا الوجه: عند المحدثين بمعنى السند؛ حيث استعمل المحدثون لفظ "الوجه" فيما تعددت أسانيده، فيكون كل سند منها وجها يقابل الوجوه الأخرى من الأسانيد المتفرعة عن المدار أو الصحابي أو غيره، ومجموعه وجوه، فيقولون مثلا: حديث فلان روي من عدة وجوه أو وهذا الحديث

---

1) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي (المتوفى : 902هـ)، تحق علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، ط1، 1424هـ-2003م، ج1، ص57.

2) ينظر إلى: أصول التخريج ودراسة الأسانيد، د.محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض، ط3، 1417هـ-1996م، ص9الى12.

3) المرجع نفسه، ج1، ص317.

4) فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي (المتوفى : 1031هـ)، المكتبة التجارية الكبرى – مصر، ط1، 135هـ، ج1، ص17.

روي عن فلان من عدة وجوه، أو هذا الحديث غير معروف من هذا الوجه، أو غير ذلك من استعمالات أهل الحديث للفظ[1].

سادساً الطريق: وهو عند المحدثين بمعنى السند أيضا كما مر معنا في تعريف الإسناد؛ فهو الموصل إلى المتن وجمعه طرق وهي الأسانيد المتفرعة للحديث الواحد عن الصحابي أو المدار؛ فكل سند عن الصحابي أو المدار يسمى طريق، وهو بهذا الوصف يكون بمعنى الوجه، ومنه قولهم مثلا: رواه فلان و فلان من طريق مالك عن الزهري، أو رواه فلان من طريق أبي هريرة، وغيره[2].

- المطلب الثالث : طريقة تعيين مدار الإسناد

السبيل إلى معرفة مدار الإسناد لحديث ما لا يكون إلا بعد المرور بعدة خطوات أهمها:

أولا : تحديد الموضوع والحديث الذي سيتم دراسته سواء كان ذلك في أي باب كالصلاة أو الزكاة أو الصوم أو الحج أو الإيمان ...إلى غير ذلك من الأبواب.

ثانيا : تخريج الحديث وجمع طرقه :

بعد تحديد الحديث المدار لابد من الانتقال إلى الخطوة الثانية، وذلك بتخريجه وجمع طرقه وهذا أمر مهم في نقد الحديث والوقوف على خطئه من صوابه كما قال على بن المديني: "الباب إن لم تجمع طرقه لم يتبين خطأه"[3]، وقال ابن المبارك : "إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض. وقال يحي بنُ معين: اكتب الحديث خمسين مرة، فإنّ له آفات كثيرة"[4]. وقال الخطيب البغدادي: "والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط"[5].

---

1) ينظر إلى معرفة مدار الإسناد، محمد مجير الخطيب(بتصرف)، ج1، ص147-148.

2) المرجع نفسه (بتصرف)، ج1، ص153-154.

3) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (المتوفى : 463هـ)، تحق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض، ج2، ص212.

4) المرجع نفسه، ج2، ص295.

5) كما نقله الدارقطني (المتوفى : 385هـ) في كتابه العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة – الرياض، ط1، 1405هـ- 1985م، ج1، ص47.

والتخريج – كما سبق تعريفه – يكون بعدة طرق لكل طريقة ألفت فيها كتب اعتمدت عليها في الوصول إلى الحديث من مختلف المصنفات الحديثية، ومن هذه الطرق وما ألّف فيها[1] :

1- التخريج عن طريق معرفة الراوي الأعلى للحديث من الصحابة، ومن المصنفات المساعدة في ذلك المسانيد والمعاجم وكتب الأطراف منها:

- مسند الحميدي المتوفى سنة 219هـ.
- كذلك مسند أحمد ابن حنبل المتوفى سنة 241هـ.
- وأيضا مسند أبي داود الطيالسي 204هـ.
- ومن المعاجم: المعجم الكبير والأوسط والصغير الطبراني المتوفى سنة 360هـ.
- ومن الأطراف: أطراف الصحيحين لأبي مسعود الدمشقي المتوفى سنة 401هـ، وآخر بنفس العنوان لمحمد بن خلف الوسطي المتوفى سنة 401هـ.
- كذلك تحفة الأشراف للمزي المتوفى سنة 742هـ.
- وإتحاف المهرة بأطراف العشرة لابن حجر العسقلاني المتوفى سنة 852هـ.

2- التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث ، ومن المؤلفات في ذلك :

- التذكرة في الأحاديث المشتهرة، لبدر الدين الزركشي المتوفى سنة 974هـ.
- الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة 911هـ.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة (للسخاوي: 902هـ.)
- كذلك اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة لابن حجر العسقلاني المتوفى سنة 852هـ.

3- عن طريق معرفة لفظ (بارز أو لا يكثر دورانه) من أي جزء من المتن ومن ما ألف فيها :

- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي لمجوعة من المستشرقين بمساعدة محمد فؤاد عبد الباقي.

1) ينظر إلى: أصول التخريج ودراسة الأسانيد، د. محمود الطحان، ص39-133، وينظر أيضا: تخريج الحديث نشأته ومنهجيته، لأبي الليث الخيرآبادي القاسمي، مكتبة الاتحاد- ديوبند- الهند، ط3، 1425هـ-2004م، ص41إلى168.

4- أيضا التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث أو أحد موضوعاته إن كان يشمل على عدد من الموضوعات، ومما يساعد في ذلك أنواع من المصنفات منها: ما شملت جميع أبواب الدين كالجوامع، والستخرجات، والمستدركات، والمجاميع ... وغيرها.

ومنها ما اشتملت على أكثر أبواب الدين، كالسنن، والمصنفات، والموطآت ... وغيرها.

ومنها ما خصت بباب من أبواب الدين أو جانب من جوانبه، كالأجزاء، والترغيب والترهيب، والزهد، والفضائل والآداب والأخلاق، والأحكام ... وغيرها.

ثالثا : النظر في جميع الطرق ورسم شجرة أو مخطط توضيحي لذلك.

بعد تخريج الحديث والوقوف على أغلب طرقه ينظر بتمحيص في رجال تلك الأسانيد والطرق، وبعدها يمكن عمل رسم توضيحي كشجرة مثلا لتتقرب صورة الحديث لمختلف الرواة تحملا و أداء.

رابعا : تحديد الراوي المتكرر في تلك الأسانيد والذي تتفرع أو تلتقي عنده؛ فذلك يعتبر المدار للحديث حيث انتشرت عنه الطرق وتعددت .

ومن ثم دراسته من حيث العدالة والضبط ومدى مخالفته لأقرانه وهل دلّس في الحديث أو أرسل وغير ذلك مما يوقف على صحة الرواية من عدمها .

وقد استفدت هذه الطرق من خلال المشوار الدراسي لمختلف المقاييس، والاطلاع على بعض الكتب التي تكلمت عن مواضيع مقاربة لهذا الموضوع .

- المطلب الرابع : كلام العلماء حول من تدور عليهم غالب الأسانيد ومكانتهم

لقد اهتم المحدثون بمن تدور عليهم غالب أسانيد السنة النبوية – من التابعين وتابعيهم – ومن أشهر أوائل من صرح بذلك ابن المديني في كلامه المشهور في كتابه العلل[1]: نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة؛

فلأهل المدينة :

– ابن شهاب(الزهري) وهو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب ويكنى أبا بكر مات سنة أربع وعشرين ومائة

ولأهل مكة :

– عمرو بن دينار مولى جمح ويكنى أبا محمد مات سنة ست وعشرين ومائة.

ولأهل البصرة :

– قتادة بن دعامة السدوسي وكنيته أبو الخطاب مات سنة سبع عشرة ومائة

– ويحيى بن أبي كثير ويكنى أبا نصر مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة باليمامة

ولأهل الكوفة :

– أبو إسحاق(السبيعي) واسمه عمرو بن عبد الله بن عبيد ومات سنة تسع وعشرين ومائة

– وسليمان بن مهران(الأعمش) مولى بني كاهل من بني أسد ويكنى أبا محمد مات سنة ثمان وأربعين ومائة كان حميلا.

2– ثم صار علم هؤلاء الست إلى أصحاب الأصناف ممن صنف

فلأهل المدينة :

– مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي عداده في بني تيم الله ومات سنة تسع وسبعين ومائة وسمع من ابن شهاب

– ومحمد بن إسحاق بن يسار مولى بني مخرمة ويكنى أبا بكر مات سنة اثنتين وخمسين وسمع من ابن شهاب والأعمش

1) ينظر إلى: العلل، علي بن المديني، ص36الى40.

ومن أهل مكة :

- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج مولى لقريش ويكنى أبا الوليد مات سنة إحدى وخمسين ومائة
- وسفيان بن عيينة بن ميمون مولى محمد بن مزاحم أخو الضحاك بن مزاحم الهلالي ويكنى أبا محمد مات سنة ثمان وتسعين ومائة

سفيان لقي ابن شهاب وعمرو بن دينار وأبا إسحاق والأعمش

ومن أهل البصرة :

- سعيد بن أبي عروبة مولى بني عدي بن يشكر وهو سعيد بن مهران ويكنى أبا النضر مات سنة ثمان أو تسع وخمسين ومائة
- وحماد بن سلمة قال أحسبه مولى لبني سليمان ويكنى أبا سلمة مات سنة ثمان وستين ومائة
- وأبو عوانة واسمه الوضاح مولى يزيد بن عطاء الواسطي مات سنة خمس وسبعين ومائة
- وشعبة بن الحجاج أبو بسطام مولى الأشافر مات سنة ستين ومائة
- ومعمر بن راشد ويكنى أبا عروة مولى الحداني ومات باليمن سنة أربع وخمسين ومائة

سمع من ابن شهاب وعمرو بن دينار وقتادة ومن يحيى بن أبي كثير ومن أبي إسحاق

ومن أهل الكوفة :

- سفيان بن سعيد الثوري ويكنى أبا عبد الله ومات سنة إحدى وستين ومائة

ومن أهل الشام :

- عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي ويكنى أبا عمرو مات سنة إحدى وخمسين ومائة

ومن أهل واسط :

- هشيم بن بشير مولى بني سليم ويكنى أبا معاوية مات سنة ثلاث وثمانين ومائة

3 - ثم انتهى علم هؤلاء الاثني عشر إلى ستة إلى :

- يحيى بن سعيد القطان ويكنى أبا سعيد وهو مولى لبني تيم ومات سنة ثمان وتسعين ومائة في صفر
- ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة ويكنى أبا سعيد مولى لهمدان مات سنة اثنتين وثمانية ومائة
- ووكيع بن الجراح بن مليح بن عدي بن فرس ويكنى أبا سفيان مات سنة تسع وتسعين ومائة
- إلى عبد الله بن المبارك وهو حنظلي ويكنى أبا عبد الرحمن ومات سنة إحدى وثمانين ومائة بهيت
- وعبد الرحمن بن مهدي الأسدي ويكنى أبا سعيد مات سنة ثمان وتسعين ومائة

– ويحيى بن آدم ويكنى أبا زكريا وهو مولى خالد بن عبد الله ابن أسيد بالظن مني مات سنة ثلاث ومائتين.

- وقال أبو زرعة : "وصار حديث هؤلاء كلهم إلى يحيى بن معين "[1].
- وقريب من ابن المديني قول أبي داود الطيالسي: "وجدنا الحديث عند أربعة: الزهري، وقتادة، والأعمش، وأبي إسحاق. وكان الزهري أعلمهم بالإسناد، وكان قتادة أعلمهم بالاختلاف، وكان أبو إسحاق أعلمهم بحديث علي وعبد الله، وكان عند الأعمش من كل هذا"[2].
- ومنه أيضا قول ابن مهدي: " أئمة الناس في الحديث في زمانهم أربعة: مالك بن أنس بالحجاز، والأوزاعي بالشام، وسفيان الثوري بالكوفة وحماد بن زيد بالبصرة"[3].

ملاحظة :

موضوع من تدور عليهم الأسانيد متضمن في جوانب من أنواع العلوم الحديث،كالنوع الثالث والستين "معرفة الحفاظ " عند السيوطي في التدريب وغيره من الطبقات والتراجم .

– وأما مكانة هؤلاء الأئمة فإنها لا تخفى على أهل الحديث والمشتغلين به، فهم الذين حفظوا على الأمة دينها، ونقلوا إليها حديث نبيها ﷺ، وهم النافون عن العلم تحريف الغالين وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ومكيدة الملحدين، فكل من عرف للإسلام حقه عظم قدره لهم. وهم العمدة كما يعتمد الفقه على الحديث، فحال المحدث أشد خطرا. قال الإمام مالك رحمه الله: "كان ربيعة بن أبي عبد الرحمن يقول لابن شهاب: " إن حالي ليست تشبه حالك، فقال له ابن شهاب: وكيف ذاك ؟، قال ربيعة: أنا أقول برأيي من شاء أخذه فاستحسنه وعمل به، ومن شاء تركه، وأنت في القوم تحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم فيحفظ"[4].

---

1) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني، ص265.

2) تدريب الراوي، للسيوطي، ج3، ص597.

3) المرجع نفسه نفس الصفحة.

4) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (المتوفى : 405هـ)، تحق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط2، 1397هـ-1977م، ص62.

- المبحث الثاني : تعريف العلة وما يدور حولها وعلاقتها بالمدار

ومما يتعلق بهذا البحث موضوع العلة، وهو ما سنتناوله في هذا المبحث إن شاء الله، وذلك من حيث التعريف بها وطرق الكشف عنها والأسباب والموجبات لها، وأهمية هذا العلم (علم العلل) والاعتناء به.

- المطلب الأول : تعريف العلة و(الحديث المعل) وطرق الكشف عنها

أولا : تعريف العلة :

أ/- العلة لغة :

قال ابن فارس : "العين واللام أصول ثلاثة صحيحة: أحدها تكرر أو تكرير، والآخر عائق يعوق، والثالث ضعف في الشيء.

فالأول العلل، وهي الشربة الثانية. ويقال علل بعد نهل. والفعل يعلون علا وعللا، والإبل نفسها تعل عللا... والأصل الآخر: العائق يعوق. قال "الخليل"[1]: العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه. ويقال اعتله عن كذا، أي إعتاقه. قال: اعتله الدهر وللدهر علل

والأصل الثالث: العلة: المرض، وصاحبها معتل. قال "ابن الأعرابي"[2]: عل المريض يعل علة فهو عليل. ورجل عللة، أي كثير العلل.

ومن هذا الباب وهو باب الضعف: العل من الرجال: المسن الذي تضاءل وصغر جسمه "[3].

وفي اللسان: " العلة المرض. عل يعل واعتل أي مرض، فهو عليل، وأعله الله، ولا أعلك الله أي لا أصابك بعلة. واعتل عليه بعلة واعتله إذا إعتاقه عن أمر. والعلة: الحدث يشغل صاحبه عن حاجته، كأن تلك العلة صارت شغلا ثانيا منعه عن شغله الأول "[4].

---

1) الخليل ابن أحمد الفراهيدي (المتوفى: 170هـ)، صاحب كتاب العين .

2) هو إمام اللغة، أبو عبد الله محمد بن زياد بن الأعرابي، النسابة، يروي عن: أبي معاوية الضرير، والقاسم بن معن، وأبي الحسن الكسائي، له مصنفات كثيرة أدبية، منها "تاريخ القبائل" ولد: بالكوفة، سنة 150هـ، وتوفي سنة 231هـ. ينظر إلى: طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي (المتوفى: 379هـ)، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، ص195-197.

3) مقاييس اللغة، لابن فارس، ج4، ص15الى12، وينظر أيضا إلى: الصحاح للجوهري (المتوفى: 393هـ)، تحق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1407هـ-1987م، ج5، ص1773الى1775.

4) لسان العرب، لابن منظور، ج11، ص471.

ومنه فإن أقرب هذه المعاني إلى التعريف الاصطلاحي: "المرض" أو "الضعف في الشيء".

ب/- العلة اصطلاحا :

العلة عند جمهور المحدثين هي سبب خفي يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه فهو حاصل كلام الحاكم في علوم الحديث بقوله: "وإنما يُعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واهٍ، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه فيصير معلولا "[1].

وقال ابن الصلاح في المقدمة: " وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه"[2].

وقال النووي في التقريب: "والعلة عبارة عن سبب غامض خفي قادح مع أن الظاهر السلامة منه"[3].

وقال العراقي في شرح ألفيته: "والعلة عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث، فأثرت فيه، أي قدحت في صحته"[4].

ثانيا : الحديث المعل :

وهو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع ظهور السلامة[5] .

وقال السخاوي: "خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح"[6].

- من خلال هذه التعريفات فان المحدثين يشترطون في العلة شرطين هما:
  - الخفاء؛ أي خفاء العلة وغموضها

1) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، ص112.

2) معرفة أنواع علوم الحديث (المقدمة)، لابن الصلاح (المتوفى: 643هـ)، تحق: نور الدين عتر، دار الفكر-سوريا، دار الفكر المعاصر- بيروت، 1406هـ-1986م، ص90.

3) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، للنووي (المتوفى: 676هـ)، تحق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي- بيروت، ط1، 1405هـ-1985م، ص44.

4) شرح (التبصرة والتذكرة - ألفية العراقي)، للعراقي (المتوفى: 806هـ)، تحق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1423هـ-2002م، ج1، ص274.

5) معرفة علوم الحديث (المقدمة)، لابن الصلاح، ص90.

6) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، للسخاوي، ج1، ص276.

- والقدح في الصحة؛ أي في صحة الحديث

ولكن من المحدثين من قد يعل الحديث بأسباب ظاهرة وهذا أعم مما في التعريف.

قال العراقي في شرح الألفية: "وقد يعلون الحديث بأنواع الجرح، من الكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، وفسق الراوي وذلك موجود في كتب علل الحديث"[1].

ولاشك على أن هذا من باب الإطلاق للعلة ومعناه العام وإلا لما عرف علم العلل بالدقة والصعوبة لأن ذلك يعتمد على الحفظ والفهم والمعرف لا غير كما قال الحاكم فيما مر معنا من قبل.

ثالثا : طرق الكشف عن العلة :

إن الكشف عن علل الحديث أمر يعسر على كثير ممن اشتغل بالرواية ولا يمارسه إلا من أتاه الله ذكاء وفهما ثاقبا، وهذا مما جعل علم العلل من أصعب العلوم وأغمضها إذ لايبرز فيه إلا النقاد العارفون بأصول الرواية وفروعها واجتمع فيهم الحفظ والفهم والمعرفة، وخبروا طرق ووسائل اكتشاف علة الحديث. ولعل من تلك الوسائل التي أحاطوا بها ما يلي[2] :

- جمع الطرق وتتبع الروايات والأسانيد والنظر في اختلاف الرواة
- معرفة مراتب الرواة وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف
- التأمل في كيفية تحمل الراوي للحديث من شيخه
- النظر في مدى طول ملازمته لشيخه وتثبته وضبطه لروايته
- النظر في حال الراوي نفسه وضبطه وإتقانه وكثرة الوهم وقلته في مروياته
- النظر في سن الراوي وإمكان المعاصرة واللقي بينه وبين شيخه
- معرفة أسامي الرواة وكناهم وألقابهم ونسبهم
- معرفة أصول الكتب(هل هي مقابلة على أصول الشيوخ أم لا) ودرجاتها في الضبط و الإتقان
- معرفة الأسانيد المطروقة (أي سلك فيها طريق الجادة)—كما مر بنا- والتي تسبق إليها الألسنة
- معرفة مخارج كل حديث ومن عرف بروايته؛ أي (مدار الحديث)، والذي يرجع إليه.

---

1) شرح (التبصرة والتذكرة - ألفية العراقي)، للعراقي، ج1، ص288 .

2) ينظر إلى: العلة وأجناسها عند المحدثين، ابو سفيان مصطفى باحو، دار الضياء، ط1، 1426هـ-2005م، ص106الى133.

- كثرة الاشتغال بالأحاديث ومداومة النظر.

– المطلب الثاني : أسباب وموجبات العلة

إن دقة علم العلل معتمدة في الأساس على تحديد الأسباب– الراجعة إلى ضبط الراوي وإتقانه – التي تقدح في صحة الحديث، لأن هذا العلم لا يقوم على قواعد وضوابط تضبطه لتقوم الأسباب عليها، وهذا ما جعله من أغمض العلوم مع كونه خاصاً بأحاديث الثقات، وهذا ما جعله يقوم على الدقائق من تلك الأسباب التي لا يعرفها إلا من خاض هذا البحر وخبره.

فلذلك تعددت الأسباب واختلفت حتى أنه لا يمكن حصرها كلها أو أغلبها ، لأن لكل حديث معل سبب خاص لا يعرفه أحيانا إلا النقاد. ولعل من بعض هذه الأسباب ما يلي[1]:

- الضعف البشري:

ويقصد به الوهم والنسيان وهما الأساس في كل خطأ وهذا من فطرة الإنسان وما جبل عليه فلم يسلم منه حتى الحفاظ المتقنين. والنقول عن الأئمة في ذلك كثير منها:

قال ابن المبارك: "ومن يسلم من الوهم وقد وهمت عائشة جماعة من الصحابة في رواياتهم وقد جمع بعضهم جزءا في ذلك"[2].

وقال ابن عبد البر: "الوهم والنسيان لا يسلم منه أحد من المخلوقين"[3].

- خفة الضبط:

وسببه بعض الأمور التي تطرأ على الراوي بعد أن كان ضابطا للحديث؛ فالضبط أن يؤدي الراوي الحديث كما سمعه. ومن تلك الأمور:

- تغير الحفظ في بلد معين أو عن شيخ معين.
- فقدان البصر
- صغر السن
- كبر السن والشيخوخة

---

1) الجامع في العلل والفوائد، لماهر ياسين الفحل (بتصرف)،دار ابن الجوزي، ط1، 1431هـ-2010م، ج1،ص69-106.

2) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ج1، ص94.

3) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، لابن عبد البر (المتوفى: 463هـ)، تحق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، 1387هـ، ج10، ص184.

- الانشغال بالعبادة أو التجارة أو القضاء

- الاختلاط:

وهو أمر طارئ يصيب عقل الإنسان، إما لكبر السن، أو التعرض لحادث ما أثر على عقله، أو ذهاب البصر، أو ضياع الكتب، أو تلفها.

فكل ذلك قد يكون سببا في وقوع العلة في حديث الراوي.

- التصحيف والتحريف:

فالتصحيف هو: ما وقعت المخالفة فيه بتغيير النقط في الكلمة مع بقاء صورة الخط في السياق[1].

والتحريف هو: هو ما وقعت المخالفة فيه بتغيير الشكل في الكلمة مع بقاء صورة الخط فيها[2].

ويدور معناهما في أن يقرأ الشيء على خلاف ما أراد كاتبه، أو على غير ما اصطلحوا عليه.

و "التصحيف والتحريف قد يطلق كل منهما على ما يشمل هذين النوعين بل قد يطلق كل منهما على كل تغيير يقع في الكلمة ولو مع عدم بقاء صورة الخط فيها"[3].

وهو أمر يكثر عند النساخ الذين وكل إليهم نسخ الكتب ويقع عادة في الأسماء والكنى والألقاب والأنساب وغيرها خاصة إذا تقاربت عصور الرواة.

- انتقال البصر:

وهو كذلك من الأسباب في وقوع العلة في الحديث، وخاصة ممن لا يعتمد إلا على كتابه فقد ينتقل بصره عند قراءته في كتابه فيسبق نظره من الكلمة إلى الكلمة التي بعدها، عند تقارب الأسطر في الصفحة.

- سلوك الجادة:

وهو أن يسبق ذهن الراوي عند ذكره لأول السند لحديث ما إلى سلسلة إسناد مشهورة تروى به أحاديث كثيرة، فيتابعه إلى آخره، ويكون السند من طريق آخر فينقلب عليه.

كما دل على ذلك كلام ابن رجب في فتح الباري بقوله: "...فإن عروة عن عائشة سلسلة معروفة

---

1) ينظر إلى: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني، ص96.

2) المرجع نفسه نفس الصفحة .

3) توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح الجزائري ثم الدمشقيّ (المتوفى: 1338هـ)، تحق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، ط1، 1416هـ-1995م، ج2، ص592.

يسبق إليها لسان من لا يضبط ووهمه، بخلاف: عروة، عن ابن عمر، فإنه غريب، لا يقوله إلا حافظ متقن"[1].

وهذا يحدث كثيرا عند بعض الرواة، فيعلّ النقاد الحديث بقولهم سلك طريق الجادة أو المجرة.

- الإدخال على الشيوخ:

وهو دسُّ الأسانيد أو المتون في كتب الشيوخ، وهذا من الأمور التي تحدث دون علم الشيخ صاحب الكتاب وغالبا ما يحدث من أقاربه أو النسّاخ والورّاقين .

لكن أهل النقد لم يتركوا مجالا إلا وفتشوا فيه حتى يميزوا بين الأصيل والدخيل في تلك المصنفات.

- التلقين:

وهو ما يحدث للشيخ عندما يلقي عليه بعض الرواة شيئا ليوهمه أنه من حديثه، أو يكمل له لفظا خلاف ما لم يستحضره فيقر به[2].

وهذا من الغفلة فقد يلقن الشيخ بعض المناكير والأحاديث الباطلة من حيث لا يعلم. لكن قد يستعمله بعض النقاد لاختبار الرواة في عدالتهم وضبطهم .

- شدة وثوق الراوي بحفظه والاعتماد عليه:

وهو أمر قد يدخل من خلاله الوهم والنسيان في الحديث فيصير معلاّ، ويرجع ذلك إلى الراوي فقد يكون حافظا ولكن ليس ضابطا لما يحفظ أو ليس بفقيه فيعتمد على ما يحفظه دون ضبط فتقع العلة في الحديث.

لذلك كان بعض الأئمة يوصي أحيانا بالتحديث من الكتاب.كما قال يحي بن معين: " دخلت على أبي عبد الله أحمد بن حنبل فقلت له أوصيني فقال لا تحدث المسند إلا من كتاب"[3].

- اختصار الحديث وروايته بالمعنى:

---

1) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن رجب الحنبلي (المتوفى: 795هـ)، تحق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود، ومجدي بن عبد الخالق الشافعي، وإبراهيم بن إسماعيل القاضي، والسيد عزت المرسي، ومحمد بن عوض المنقوش، وصلاح بن سالم المصراتي، وعلاء بن مصطفى بن همام، وصبري بن عبد الخالق الشافعي، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية، ط1، 1417هـ-1996م، ج5، ص36.

2) العلة وأجناسها عند المحدثين ، ابو سفيان مصطفى باحو، (بتصرف)، ص174.

3) أدب الإملاء والاستمراء، للسمعاني (المتوفى: 562هـ)، تحق: ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1401هـ-1981م، ص47.

وذلك إذا كان الراوي قليل المطالعة لكتبه، ويحدث بما رسخ في ذهنه، وبخاصة إذا لم يكن ضليعًا باللغة، عالما بالألفاظ وما يحيل معناها، وكلما كثرت طرق الحديث كثرت ألفاظه واختلفت، يقول الحافظ ابن حجر: "وإنما يسلم ذلك فيما لم تتصرف الرواة في ألفاظه، والطريق إلى معرفة ذلك أن تقل مخارج الحديث وتتفق ألفاظه، وإلا فإن مخارج الحديث إذا كثرت قل أن تتفق ألفاظه؛ لتوارد أكثر الرواة على الاقتصار على الرواية بالمعنى، بحسب ما يظهر لأحدهم أنه وافٍ به، والحامل لأكثرهم على ذلك أنهم كانوا لا يكتبون، ويطول الزمان، فيتعلق المعنى بالذهن فيرتسم فيه، ولا يستحضر اللفظ، فيحدث بالمعنى لمصلحة التبليغ، ثم يظهر من سياق ما هو أحفظ منه أنه لم يوف المعنى"[1].

وقد أجاز العلماء اختصار الحديث والرواية بالمعنى لمن كان عالما بمعناه، ولا يختل معه البيان، ولا تختلف دلالته[2].

- التدليس:

وهو نوع من أنواع علوم الحديث وأقسامه كثيرة، ووقوعه في حديث الثقة قد يعل حديثه؛ لأن التدليس إخفاء عيب في الإسناد، وإيهام الناظر فيه بخلو ذلك الإسناد من العيب[3].

- الجمع بين الشيوخ:

قال ابن الصلاح: "إذا كان الحديث عند الراوي عن اثنين أو أكثر، وبين روايتهما تفاوت في اللفظ، والمعنى واحد، كان له أن يجمع بينهما في الإسناد، ثم يسوق الحديث على لفظ أحدهما خاصة، ويقول: أخبرنا فلان وفلان، واللفظ لفلان، أو وهذا لفظ فلان، قال – أو قالا – أخبرنا فلان أو ما أشبه ذلك من العبارات"[4].

---

1) فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني(المتوفى: 852هـ)، تحق محب الدين الخطيب وعلق عليه العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز و رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة–بيروت، 1379هـ، ج13، ص248.

2) ينظر إلى: الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، تحق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية –المدينة المنورة، ص203–211، وشرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (المتوفى : 795هـ)، ج1، ص425–429.

3) المصدر نفسه، ص357.

4) معرفة أنواع علوم الحديث (المقدمة)، لابن الصلاح، ص223.

وقد يجمع الراوي بين الشيوخ ويكون بين حديثهم اختلاف، لكن هذا الجمع لا يقبل إلا من حافظ متقن لحديثه، عارف اتفاق شيوخه واختلافهم مثل الزهري و إلا قد يكون وسيلة لعة الحديث.

- كيفية تحمل الحديث (المذاكرة):

المذاكرة وهي: " المجالس التي يجتمع فيها المحدّثون لا لقصد الرواية والسماع، وإنما لقصد مراجعة محفوظهم، أو لإفادة بعضهم بعضًا غرائب الأحاديث وعواليها ومستحسناتها، أو لحصر أحاديث الأبواب أو التراجم"[1]، وهي من أنواع تحمل الحديث ولها فوائد كثيرة لكن قد تكون أحيانا سببا في وقوع العلة في الحديث، لما يحصل أحيانا بعض التساهل، -كما نقل الخطيب عن عبد الرحمن بن مهدي، قال: "حرام عليكم أن تأخذوا، عني في المذاكرة حديثا لأني إذا ذاكرت تساهلت في الحديث"[2]- أو حتى الوضع في بعض الأحيان خاصة إن قرنت بالتحدي .

- قصر الصحبة:

وهي قصر المدة في ملازمة الشيخ مما يفوت الراوي الكثير من حديث شيخه. وهذا ما قد يشتبه على الراوي في سماعه من شيوخه فتدخل العلة من خلاله.

- تشابه الأسانيد وتقارب المتون:

وهو مما يوقع الراوي في الغلط والوهم، فتنقلب عليه الأسانيد وتتداخل عليه المتون لتقاربها في بعض الألفاظ، وقد يؤدي ذلك إلى سلوك الجادة أو إمكانية التلقين للرواة.

لكن قد يعمد النقاد أحيانا إلى قلب الأسانيد والمتون اختبارا لمدى حفظ الشيخ وإتقانه.

- ومما يبعث على الشك و الريبة في الحديث أمران هما: التفرد والمخالفة؛ إذ يصرفان الحديث من غلبة الظن في قبوله إلى غلبة الظن في وجود علة فيه من خلال وجودهما، حيث توجبان على الناقد رد الحدث أو وجود غموض في الرواية. والتفرد والمخالفة من أكثر ما قد يعل به الأئمة غالب الأحاديث خاصة من الرواة الذين لا يحتمل تفردهم عن الثقات.

---

1) شرح موقظة الذهبي، للشريف حاتم العوني، دار ابن الجوزي، ط1، 1427هـ، ص170.

2) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، ج2، ص37.

1/ التفرد :

حقيقته : نفي الاشتراك

والتفرد: هو ما يأتي من طريق راو واحد، دون أن يشركه غيره من الرواة، سوء كان بأصل الحديث أو بجزء منه، مع المخالفة أو دونها، بزيادة فيه أو بدون زيادة، في المتن أو السند، ثقة ضابطا كان الراوي أو دون ذلك. فقد (يكون المتفرد) صحابيا[1]، وقد يكون تابعيا، وكثير ما يتفرد عنه تابعي آخر، وقد يكون من أتباع التابعين، وقد يكون من تبع الأتباع أو ممن تبعهم... وهكذا إلى مدون الحديث الذي ربما اشتهر الحديث عنه بتدوينه إياه في كتابه[2].

ومنه فإن عدم مشاركة الرواة للراوي من طبقته في الرواية مظنة للخطأ غالبا، وكثيرا ما تعل الأحاديث من جهته، وهو ليس بعلة في حد ذاته ولكن دليل عليها، وأن هناك خطأ وقع في ذلك الحديث .

2/– وأما الاختلاف أو المخالفة:

"فهو: أن يروي أحدهم أو بعضهم عن مصدر الحديث – أي مدار أسانيده – غير ما يروي سائر الرواة عن ذلك المصدر، سواء كان ذلك في السند أم في المتن "[3].

وهذا كذلك مظنة لوجود الخطأ في الرواية وليس علة في حد ذاته.

– المطلب الثالث: أهمية علم العلل و علاقته بالمدار

إن علم علل الحديث من أجل العلوم وأشرفها؛ فهو الذي حفظت به السنة بأن سخر الله سبحانه وتعالى من يقوم به ويتقنه من الأفذاذ النقاد من أئمة هذا الشأن، حتى كثر الكلام عن أهميته وعزته ودقته عنهم وممن جاء بعدهم. ومن بعض الأقوال في ذلك نذكر منها:

---

1) وتفرد الصحابي هنا بالمعنى اللغوي –أي انه نتج عنه هو دون غيره– وليس الاصطلاحي ، لان تفرد الصحابي لا يضر لكون الصحابة كلهم عدول.

2) ينظر إلى: التفرد في رواية الحديث، لعبد الجواد حمام ، دار النوادر، ط1، 1429هـ-2008م، ص90، ومعرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم العلل، لمحمد مجير الخطيب ، ج1 ، ص354.

3) معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم العلل، لمحمد مجير الخطيب، ج2، ص271.

- قول عبد الرحمن بن مهدي: "لأن أعرف علة حديث-هو عندي- أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثا ليس عندي"[1].

- وقال علي بن المديني: "ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة"[2].

- وقال الخطيب البغدادي: "معرفة العلل أجل أنواع علم الحديث"[3]، وقال أيضا: "فمن الأحاديث ما تخفى علته فلا يوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمن البعيد"[4].

- وقال الحاكم أبو عبد الله: "ذكر النوع السابع والعشرين من علوم الحديث: هذا النوع منه معرفة علل الحديث، وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل...فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم"[5].

وقال ابن الصلاح: "اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب"[6].

- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -عن أهل الحديث أنهم-: "يضعفون من حديث الثقة الصدوق الضابط أشياء تبين لهم أنه غلط فيها بأمور يستدلون بها ويسمون هذا"علم علل الحديث" وهو من أشرف علومهم بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط وغلط فيه"[7].

- وقال ابن القيم: "ومعرفة هذا الشأن وعلله ذوق ونور يقذفه الله في القلب يقطع به من ذاقه ولا يشك فيه، ومن ليس له هذا الذوق لا شعور له به، وهذا كنقد الدراهم لأربابه فيه ذوق ومعرفة ليستا لكبار العلماء، قال محمد بن عبد الله بن نمير: قال عبد الرحمن بن مهدي: إن معرفة الحديث إلهام، قال ابن نمير: صدق لو قلت له: من أين قلت؟ لم يكن له جواب"[8].

---

1) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، ج2، ص295.

2) المرجع نفسه، ج2، ص257.

3) المرجع نفسه، ج2، ص294.

4) المرجع نفسه، ج2، ص256.

5) معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري، ص112.

6) معرفة أنواع علوم الحديث (المقدمة)، لابن الصلاح، ص90.

7) مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام ابن تيمية (المتوفى: 728هـ)، تحق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ-1995م، ج13، ص353-352.

8) الفروسية، لابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، تحق مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، دار الأندلس - السعودية - حائل، ط1، 1414هـ-1993م، ص235.

– وقال العلائي: "وهذا الفن أغمض أنواع الحديث، وأدقها مسلكا، ولا يقوم به إلا من منحه الله فهما غايصًا، وإطلاعًا حاويا، وإدراكا لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم كابن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم وأمثالهم"[1].

– وقال ابن رجب الحنبلي : "وقد ذكرنا في كتاب العلم أنه علم جليل، قل من يعرفه من أهل هذا الشأن، وأن بساطه قد طوي منذ أزمان"[2].

– وقال أيضا: "ذكرنا فيما تقدم في كتاب العلم شرف علم العلل وعزته، وأن أهله المتحققين به أفراد يسيرة من بين الحفاظ وأهل الحديث، وقد قال أبو عبد الله بن منده: إنما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفرا يسيرا من كثير ممن يدعي علم الحديث"[3].

فكلام هؤلاء من أهل الفن يصف لنا مدى أهمية هذا العلم — علم العلل– وشرفه وعزته .

– وأما العلاقة بينه وبين مدار الإسناد؛ فمعرفة مدار الإسناد وتعيينه طريق ووسيلة لاكتشاف العلة من خلاله ثبوتا أو نفيا –كما ذكرنا من قبل– مع معرفة مدى الاختلاف والتفرد عليه وما ينتج عنه ومن ذلك ما أكثر منه الإمام الدارقطني في كتابه العلل بقوله: "هذا الحديث روي عن فلان واختلف عنه".

فمن خلال تعيين المدار تتفرع عنه معرفة عدد ما يرويه المدار عن شيوخه، وما يرويه أصحابه عنه، وكذا المخارج وما يثبت وما لا يثبت منها، فكل ذلك وغيره من أجناس العلل من آثار معرف المدار و ما يدور حوله.

---

1) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تحق ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ج2، ص777.

2) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ج2، ص663.

3) المرجع نفسه، ج1، ص339.

– المبحث الثالث : أثر (تعيين المدار و تفرده ومخالفته) في تعليل الأحاديث

إن لتعيين المدار أثرا في تعليل الأحاديث، مما يجعل معرفته ضروريا وما يتعلق به من أنواع الحديث خاصة عند تفرده، وكذا تفرد رجال المخرج وتفاوت مراتبهم، وأسباب اختلافهم مع صور ذلك وأثره في تعليل الأحاديث. وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث إن شاء الله.

- المطلب الأول : ضرورة المدار وتفرده ورجال المخرج و أنواع الحديث المتعلقة به

- **أولا: ضرورته:**

لما كانت السنة المصدر الثاني للتشريع، فقد اهتم العلماء بها حفظا وصيانتها وتنقيحا، وذلك بكشف و معرفة الحديث السقيم من الصحيح فيها، فانبرى لذلك جهابذة نقاد قد سخرهم الله لحفظها فأحاطوا بها وأتقنوها وعرفوا ما لها وما عليها من علل قد تخفى على كثير ممن يهتم بالحديث، فيعلون الحديث بوقوفهم على أسباب غامضة خفية مع أن ظاهره السلامة منها، مما يجعل ذلك من أدق العلوم وأغمضها في علوم الحديث.

والوقوف على علة في حديث ما أو نفيها عنه عندهم يعتمد في الغالب على معرفة الرواة المتفردين بالحديث إلى آخرهم، وهو المدار ثم معرفة الاتفاق والاختلاف على ذلك المدار. قال ابن الصلاح: "ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره"[1].

وقال الإمام أحمد: "إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هذا حديث غريب أو فائدة فاعلم أنه خطأ أو دخل حديث في حديث أو خطأ من المحدث أو حديث ليس له إسناد وإن كان قد روى شعبة وسفيان فإذا سمعتهم يقولون: هذا لا شيء فاعلم أنه حديث صحيح"[2].

وقال ابن جرير الطبري: "والخبر إذا تفرد به عندهم منفرد، وجب التثبت فيه"[3].

---

1) معرفة علوم الحديث (المقدمة)، لابن الصلاح، ص90.

2) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ص142.

3) تهذيب الآثار (الجزء المفقود)، أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ)، تحق علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، دار المأمون للتراث- دمشق- سوريا، ط1، 1416هـ-1995م، ص103.

وقال ابن رجب: "وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد ولم يرو الثقات خلافه: إنه لا يتابع عليه ، ويجعلون ذلك علّة فيه"[1].

وقال ابن حجر: " فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف"[2].

ومنه فإنه لا يمكن الجزم بالتفرد والمخالفة إلا بعد (تعيين المدار)، وهنا تكمن ضرورته.

كما أن تعيينه من أسس التعليل. وطرق الكشف عن العلة متعلقة بالأساس على الراوي الذي تدور عليه الأسانيد.

- **ثانيا: تفرد المدار ورجال المخرج:**

مما سبق عرفنا بأن الصحابي أو التابعي أو من بعده قد يكون مدارا للحديث فينتشر عنه، وعرفنا أيضا أن الصحابي أو التابعي أو من بعده قد ينفرد بحديث ما.

ومن هذا تتبين العلاقة بين المدار والتفرد، لأنه قد يكون الحديث تفرد به الراوي ثم ينتشر ويشتهر عنه فيصبح هو مدار لما تفرد به، وما يتفرع عنه من رجال ذلك المدار.

والمتفردون بالحديث على طبقات منها[3]:

1/- طبقة الصحابة:

وتشمل كل صحابي عاش عصر النبي ﷺ، والصحابي هو: من لقي النبي ﷺ مؤمنا به ومات على الإسلام، ولو تخللت ردة في الأصح[4].

ومع قلة الرواية في عصر الصحابة فقد يتفرد أحدهم بحديث لا يحفظ عن غيره أو لا يعرف إلا منه، لطبيعة ذلك وقربهم من عهد النبي ﷺ وقلة الرواة في ذلك الزمن مع كونهم عدول، فإن ذلك كله لا يقدح في الحديث ولا يعتبره الأئمة. قال ابن القيم رحمه الله: "فكم من حديث تفرد به واحد من الصحابة، لم يروه غيره، وقبلته الأمة كلهم، فلم يرده أحد منهم وكم من حديث تفرد به من هو دون طاووس بكثير ولم يرده أحد من الأئمة، ولا نعلم أحداً من أهل العلم قديماً ولا حديثاً قال: إن

1) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ج2، ص582.
2) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني، ج1، ص114.
3) ينظر إلى: التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده، د. عبد الجواد حمام(بتصرف)، ص183-195.
4) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني، ص111.

الحديث إذا لم يروه إلا صحابي واحد لم يقبل، وإنما يحكى عن أهل البدع ومن تبعهم في ذلك أقوال، لا يعرف لها قائل من الفقهاء"[1].

2/- طبقة التابعين:

يختلف عصر التابعين -والتابعي هو من لقي الصحابي[2]- عن عصر الصحابة وذلك بكثرة الرواية ورواجها من ذي قبل وبداية الاهتمام بشان الحديث أكثر فأكثر، مع بداية ظهور الرحلة في طلب العلم، فتلقى التابعون الحديث عن الصحابة وأكثروا عنهم . ولما كان ذلك لم يزل التفرد في تلك الحقبة موضع إشكال في الغالب عند الأئمة. قال الذهبي: "فمثل يحي القطان يقال فيه، إمام، وحجة، وثبت، وجهبذ، وثقة ثقة. ثم: ثقة حافظ. ثم: ثقة متقن. ثم: ثقة عارف، وحافظ صدوق، ونحو ذلك.

فهؤلاء الحفاظ الثقات: إذا انفرد الرجل منهم من التابعين، فحديثه: (صحيح) ... ثم ننتقل إلى: اليقظ، الثقة، المتوسط المعرفة والطلب. فهو الذي يطلق عليه أنه: (ثقة)، وهم جمهور رجال (الصحيحين). فتابعيهم إذا انفرد بالمتن، خرج حديثه ذلك في الصحاح"[3].

3/- طبقة أتباع التابعين:

وهم بلا شك من لقي التابعين، وعاصروهم وأخذوا عنهم العلم، وامتازت تلك الحقبة بانتشار الرواية انتشارا واسعا وبلغت أوجها، واشتدّ الاهتمام بها لبعد زمن النبوة، وكثرة الرحلة في طلب العلم والسفر فقلّ من العلماء من لم يحمل عصا السفر لطلبه، واشتدّت روح المنافسة في الحديث، حتى صار عند البعض مهنة يمتهنا، فتعدد بذلك طرق الحديث الواحد وتشعبت، فاشتهرت بذلك أغلب الروايات وعرفت خاصة عند الأئمة النقاد ممن خبروا صنعتهم. حتى بدأ التفرد في هذا العصر يقلّ شيئا فشيئا لما ذكرنا من اشتهار غالب الروايات، لذلك فقد يستغرب العلماء بعض التفرد في ذلك الزمن. يقول الذهبي: "وإن كان من الأتباع، قيل: (صحيح، غريب).

1) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، لابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، تحق محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص295.

2) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني ، ص113.

3) الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي (المتوفى: 748هـ)، تحق: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط2، 1412هـ، ص77.

وإن كان من أصحاب الأتباع ، قيل: (غريب، فرد). ويندر تفردهم، فتجد الإمام منهم عنده مئتا ألف حديث، لا يكاد ينفرد بحديثين ثلاثة"[1].

وهذا ما يكون في الثقات من تبع الأتباع فما بالك بمن دونهم فقد يستنكر منهم ذلك .

4/- طبقة ما بعد تبع الأتباع:

وهم من جاء بعد تبع الأتباع والقرون المفضلة، فكان عصرهم قد حسمت فيه الرواية ودونت غالب طرق الحديث، وصار التفرد هذا الزمن من المستبعد جدا ومحكوم عليه بالرد غالبا من المحدثين ومن المستنكر حتى من الثقات، بل ربما تكلموا في الراوي لتفرده وخاصة إن كثر منه ذلك.

فالحاصل أن التفرد في هذه الحقبة لم يعد معتبرا. قال الذهبي: ومن كان بعدهم: فأين ما ينفرد به؟ ما علمته، وقد يوجد...وقد يتوقف كثير من النقاد في إطلاق "الغرابة" مع "الصحة" في حديث أتباع الثقات. وقد يوجد بعض ذلك في الصحاح دون بعض.

وقد يسمي جماعة من الحفاظ الحديث الذي ينفرد به مثل هشيم وحفص بن غياث: (منكرا). فإن كان المنفرد من طبقة مشيخة الأئمة، أطلقوا النكارة على ما انفرد به مثل عثمان بن أبي شيبة، وأبي سلمة التبوذكي، وقالوا: (هذا منكر).

فإن روى أحاديث من الأفراد المنكرة، غمزوه وليّنوا حديثه، وتوقفوا في توثيقه. فإن رجع عنها، وامتنع من روايتها، وجوز على نفسه الوهم: فهو خير له، وأرجح لعدالته"[2].

وهكذا يزداد أمر التفرد سوء كلما بعد الزمن وقلت الهمم.

- **ثالثا: أنواع الحديث المتعلقة بالتفرد عن المدار:**

وأما أنواع الحديث المتعلقة بالتفرد – من حيث تفرد الرواة وتعددهم –، فمتعددة منها:-

الحديث المشهور: "وهو أول أقسام الآحاد: ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين وهو المشهور عند المحدثين"[3]. وعلاقته بالتفرد في أنه قد يشتهر الحديث عن جماعة من الرواة عن الشيخ وقد

1) المرجع السابق، ص77.
2) المرجع نفسه، ص77-78.
3) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني، ص46.

تفرد به أحد المخارج ما قبل المدار، أو قد تسلسل فيه التفرد في جميع المخارج فيصبح مشهورا بذلك التفرد.

- الحديث العزيز: "وهو: أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين، وسمي بذلك إما لقلة وجوده، وإما لكونه عز -أي: قوي- بمجيئه من طريق أخرى"[1]. والعلاقة بينه وبين التفرد تكمن في أن الحديث العزيز إنما عز ما بعد المدار فقد يكون هو كذلك قد تفرد به احد المخارج أوكلهم فيصبح عزيزا بعد المدار وقد تفرد فيما قبله.

- الحديث الغريب: ومن معانيه كما ذكر الترمذي في العلل الصغير: "وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث غريب فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لمعان رب حديث يكون غريبا لا يروى إلا من وجه واحد... ورب رجل من الأئمة يحدث بالحديث لا يعرف إلا من حديثه فيشتهر الحديث لكثرة من روى عنه... ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث... ورب حديث يروى من أوجه كثيرة وإنما يستغرب لحال الإسناد"[2].

وصلته بالتفرد في أن يستغرب إذا تسلسل التفرد حتى ما بعد المدار، أو يستغرب إذا انفرد راوي عن المدار في حديث ما دون أقرانه. فيصير بعد ذلك غريبا عند الأئمة.

- المطلب الثاني : تفاوت مراتب الرواة و أسباب اختلافهم عن المدار

معلوم أن لكل محدث أو إمام من أئمة الحديث تلاميذ وطلاب يأخذون عنه الرواية و العلم، وكل هؤلاء التلاميذ ليسوا على درجة واحدة عند المحدثين وخاصة عند النقاد منهم من ناحية التحمل عن الشيخ والأداء لما سمعوا منه ، فتختلف مراتبهم عن الشيخ الواحد.

وقد اعتنى أهل الحديث بذلك الشأن، فقسموا مراتب الرواة عن الشيخ إلى طبقات مختلفة، وبعدة اعتبارات من ناحية الأحفظية، أو كثرة الرواية، أو ضبط وإتقان حديث الشيخ، أو من ناحية طول الملازمة وقصرها، وغير ذلك من الاعتبارات، وألفوا في ذلك مؤلفات؛ منها ما هو خاص بالطبقات ومنها ما جاء في كتب الرجال عامة على اختلاف أنواعها، ككتب الجرح والتعديل والسؤالات والعلل والتواريخ وغيرها.

---

1) المرجع السابق، ص47-48.

2) العلل الصغير، للترمذي (المتوفى: 279هـ)، تحق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي–بيروت، ص758-759.

ومن أسباب تفاوت الرواة فيما بينهم عموما أمران رئيسيين هما العدالة والضبط:

- أما العدالة: فهي ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والابتعاد عن أسباب الفسق وخوار المروءة[1].

ولا شك في أن الرواة عن المدار ليسوا على درجة واحدة في ذلك فتتفاوت مراتبهم بتفاوتهم في العدالة.

- وأما الضبط فهو: أن يكون الراوي حافظاً إن حدث من حفظه، حافظاً لكتابه إن حدث منه، عالماً بما يحيل معاني الحديث إن حدث على المعنى، إذا شارك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم[2].

ومنه تتفاوت مراتب الرواة في الحفظ لما سمعوه من الشيخ فالحافظ المتقن لحديث شيخه مقدم في ذلك ثم الأدنى فالأدنى إلى آخر طبقات رواة الإمام.

– وأما الاختلاف عن الشيخ (المدار) في حديث واحد قد يقع في طبقات الإمام عموما، لكن هناك من يعتبر بخلافهم وهناك من لا يعتبر بخلافهم، فالاختلاف بين الثقات من الطبقات الأولى مثلا مع من بعدهم فلأخير مرجوح عند المقارنة وهذا مما يفيد في الترجيح عند اختلافهم في الرواية في العموم ولكن دقة النقد والتعليل تتجلى عند وقوع الخلاف في الطبقات الأولى عندما يعسر الترجيح بين الثقات الحفاظ. وللاختلاف بين الرواة في الحديث الواحد عن الشيخ عدة أسباب منها[3]:

1/– أسباب متعلقة بالشيخ (المدار):

- سعة رواية الشيخ :

وذلك عند اتساع مصادره في الزمن الذي كثرت فيه الرواية فتتعدد أوجهها وتختلف عند الأصحاب في نقلهم للحديث، وهذا الاختلاف لا يعد قادحا فقد تصح جميع الأوجه في تلك

1) ينظر إلى: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني، ص58، والأشباه والنظائر، للسيوطي (المتوفى: 911هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ-1990م، ص384-385.

2) ينظر إلى الرسالة، للشافعي (المتوفى: 204هـ)، تحق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، ط1، 1358هـ/1940م ، ص:369 وينظر أيضا: شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (المتوفى : 795هـ)، ج2، ص580 .

3) ينظر إلى: معرفة أصحاب الرواة وأثرها في التعليل دراسة نظرية وتطبيقية في علل أصحاب الأعمش سليمان بن مهران، للباحث عبد السلام احمد محمد ابو سمحة (بتصرف)، (رسالة دكتوراه في تخصص الحديث النبوي وعلومه)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم أصول الدين، جامعة اليرموك-الأردن، 1426هـ-2005م، ص102 إلى 116.

الرواية كما قال الحافظ ابن حجر: "التعليل من أجل الاختلاف غير قادح، إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف"[1]. وهذا موجود عند النقاد على اعتبار أن الشيخ واسع الرواية، ومن ذلك: قال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي عن حديث رواه سعيد ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن خلاس، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: فيمن أدرك من صلاة الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس، فطلعت الشمس، فليصلي إليها أخرى. فقلت له: ما حال هذا الحديث؟، قال أبي: هذا! قد روى هذا الحديث معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن عزرة بن تميم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. ورواه همام بن يحيى، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، مثله. قال أبي: أحسب الثلاثة كلها صحاح، وقتادة كان واسع الحديث، وأحفظهم: سعيد بن أبي عروبة قبل أن يختلط، ثم هشام، ثم همام"[2].

وقال ابن حبان: " أخبرنا محمد بن الحسن بن قتيبة، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن الزهري، عن سالم عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: {إذا أكل أحدكم، فليأكل بيمينه، وإذا شرب فليشرب بيمينه، فإن الشيطان يأكل بشماله، ويشرب بشماله}[3].

قال أبو حاتم رضي الله عنه: أصحاب الزهري كلهم قالوا هذا الخبر: عن الزهري، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، وخالفهم معمر، فقال: عن الزهري، عن سالم عن أبيه، فقيل لمعمر خالفت الناس، فقال: كان الزهري يسمع من جماعة من الناس فيحدث مرة عن هذا، ومرة عن هذا"[4].

- النشاط والكسل:

وهذا يكون غالبا عند تعارض الوصل والإرسال والوقف مع الرفع، فينشط الشيخ أحيانا فيرفع الحديث أو يوصله، وأحيانا أخرى يكسل فيرسل الحديث أو يوقفه، وهذا ما يعكس

1) مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، ص347.

2) العلل لابن أبي حاتم، لعبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي، ج2، ص81الى83.

3) أخرجه مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ) في صحيحه (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ)، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، كتاب: الأشربة، باب: آداب الطعام والشراب وأحكامهما، ج3، ص1598.

4) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ابن حبان البستي (المتوفى: 354هـ)، ترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: 739هـ)، تحق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1408هـ-1988م، كتاب: الأطعمة، باب: آداب الأكل، ج12، ص30-31.

الاختلاف بين التلاميذ عند النقل. ويدل على ذلك قول ابن عبد البر في حديث مالك: {السفر قطعة من العذاب}[1]: "وكان وكيع يحدث به عن مالك هكذا أيضا مرسلا حينا، وحينا يسنده كما في الموطأ عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة، وهذا إنما هو من نشاط المحدث وكسله، أحيانا ينشط فيسند ، وأحيانا يكسل فيرسل على حسب المذاكرة "[2].

وقال الدارقطني في حديث اختلف الثقات على قيس بن أبي حازم فيه فوقفه قوم ورفعه آخرون، قال: "جميع رواة هذا الحديث ثقات، ويشبه أن يكون قيس بن أبي حازم كان ينشط في الرواية مرة فيسند ويجبن عنه فيقفه"[3].

وقال الإمام احمد: "ما أحسن حديث الكوفيين عن هشام بن عروة أسندوا عنه أشياء. قال: ما أرى ذلك إلا على النشاط يعني أن هشاما ينشط تارة فيسند، ثم يرسل أخرى"[4].

- أن يشك الشيخ في حديث شيخه فيرويه على الشك، فيختلف أصحابه في روايته عنه ومن ذلك:

قال الدارقطني حين سال عن حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ، قام حتى تورمت قدماه، فقيل: أتفعل هذا، وقد غفر لك ما تقدم من ذنبك، وما تأخر قال: أفلا أكون عبدا شكورا. فقال: "يرويه الأعمش، واختلف عنه؛ فرواه الثوري، وشعبة، ويحيى بن يمان، ويحيى بن عيسى الرملي، وهشيم، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. وقال جابر بن نوح: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو أبي سعيد، وقال محاضر، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو بعض أصحاب النبي ﷺ وقال زائدة، وأبو عوانة، ووكيع: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن بعض أصحاب النبي ﷺ، وهذا من الأعمش كان، والله أعلم كان يشك فيه"[5].

- الرواية بالمعنى :

وذلك بان يروي الشيخ الحديث بمعناه دون لفظه فيقع الاختلاف عند أصحابه، ومن ذلك:

---

1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، أبواب العمرة، باب السفر قطعة من العذاب، ج3، ص8، وكتاب الجهاد والسير، باب السرعة في السير، ج4، ص58، وكتاب الأطعمة، باب ذكر الأطعمة، ج7، ص77. ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب السفر قطعة من العذاب واستحباب تعجيل المسافر إلى أهله بعد قضاء شغله، ج3، ص1526.

2) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، ج22، ص33.

3) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني، ج1، ص120.

4) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ج2، ص795.

5) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني، ج8، ص173.

قال الإمام احمد: "حدثنا إسماعيل قال أخبرنا بن عون قال كان الحسن وإبراهيم والشعبي يحدثون بالحديث مرة هكذا ومرة هكذا قال فذكرت ذلك لابن سيرين فقال أما أنهم لو كانوا يحدثون كما سمعوه كان خيرا لهم"[1].

وقال الخطيب: "أخبرنا أحمد بن أبي جعفر، قال: أخبرنا محمد بن عدي البصري في كتابه، قال: حدثنا أبو عبيد محمد بن علي الآجري، قال: سمعت أبا داود، يقول: كان سليمان بن حرب يحدث بحديث، ثم يحدث به كأنه ليس ذاك.

قلت: كان سليمان يروي الحديث على المعنى فتتغير ألفاظه في روايته"[2].

- تراجع الشيخ عن الحديث بعد روايته :

وهذا مما يختلف في أصحاب الشيخ فمنهم من يرويه قبل تراجعه ومنهم من يرويه بعد تراجعه ومن ذلك: قال الإمام احمد: "سمعت وكيعا يقول عن شعبة عن قتادة عن واقع بن سحبان ثم سمعته مرة أخرى يقول واقع بن سحبا فقلت لوكيع فرجع وقال بن سحبان"[3].

- اضطراب الشيخ :

فإن كان الشيخ مرة يروي الحديث بلفظ، ثم يرويه بلفظ آخر مرة أخرى، ثم يعود ويرويه بلفظ آخر مرة أخرى، فيكون بذلك قد اضطرب في روايته لذلك الحديث، فينجر عنه اختلاف أصحابه عنه، ويعله النقاد بالاضطراب. من ذلك قول الدارقطني في حديث قد اختلف فيه على عبد الملك بن عمير: "يشبه أن يكون الاضطراب في هذا الإسناد من عبد الملك بن عمير لكثرة اختلاف الثقات عنه في الإسناد والله أعلم"[4].

وقال أيضا في حديث اختلف فيه عن الأعمش: "وليس فيها شيء اقطع على صحته لان الأعمش اضطرب فيه وكل من رواه عنه ثقة "[5].

---

1) العلل للإمام احمد العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن محمد بن حنبل (المتوفى: 241هـ)، تحق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض ط2، 1422 هـ-2001 م، ج2، ص391.

2) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، تحق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي–بيروت، ط1، 1422هـ-2002 م، ج10، ص44.

3) العلل للإمام احمد العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن محمد بن حنبل، ج1، ص311.

4) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني، ج2، ص124.

5) المصدر نفسه، ج11، ص343.

2/- أسباب متعلقة بالأصحاب:

- الضعف البشري :

والمقصود به كما مر معنا الوهم والنسيان وهو الذي لا يسلم منه مخلوق إلا من عصمه الله، والسبب الرئيس في اختلاف الرواة عن المدار.

- الرواية بالمعنى :

كما أن الشيخ قد يروي بالمعنى، التلاميذ أيضا قد يروون بالمعنى أيضا، لكن رواية الأصحاب هنا تكون في اختلافهم هم في أنفسهم دون الشيخ؛ فقد تكون رواية الشيخ باللفظ، فيرويها تلاميذه بالمعنى فتقع المخالفة بينهم بسبب ذلك. وأمثلة ذلك عن الرواة كثيرة في باب الرواية بالمعنى.

- كذلك أن يذكر الشيخ الحديث في المذاكرة فيحمله بعض التلاميذ على الرواية :

رواية الحديث على سبيل المذاكرة خاصة إن كان ذلك في مجلس فيه أصحاب الشيخ، قد يعلق شيء من بعض الروايات في أذهان الطلاب أو يكتبوه، فيقع بذلك الاختلاف بينهم وبين من ضبط الرواية عن الشيخ، لان المذاكرة يتساهل فيها مالا يتساهل في التحديث، لذلك نهى غير واحد من العلماء أن يحمل عنه الحديث في المذاكرة. ومن الأمثلة في ذلك:

قال عبد الرحمن بن مهدي: "كنت عند أبي عوانة فحدث بحديث عن الأعمش، فقلت: ليس هذا من حديثك قال: بلى، قلت: لا. قال يا سلامة هاتي الدرج، فأخرجت الدرج فنظر فيه فإذا ليس الحديث فيه فقال: صدقت يا أبا سعيد صدقت يا أبا سعيد فمن أين أتيت؟ قلت: ذكرت به وأنت شاب فظننت أنك سمعته"[1].

- أن يعتمد الطالب في روايته عن شيخ ما على صحيفة أو كتاب، فيعدمها لسبب من الأسباب ثم يروي عن الشيخ –بعد اعتماده عن الصحيفة– من حفظه فيقع في الخلاف مع الثقات من أصحاب الشيخ. من ذلك: قال الإمام أحمد: "كان كتاب الأوزاعي عن يحي بن أبي كثير قد ضاع منه، فكان يحدث عن يحي بن أبي كثير حفظا"[2].

1) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، ج2، ص38.

2) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ج2، ص646.

- المطلب الثالث : صور الاختلاف على المدار وأثره في التعليل

تختلف صور المخالفة في الحديث باختلاف موضوعه (السند والمتن) فتنقسم بذلك إلى نوعين[1]:

أولا : المخالفة في السند

وتدخل تحتها عدة حالات:

– أ/– المخالفة في سياق الإسناد:

والمخالفة في السياق يدخل فيها عدة أمور منها :

– سلوك الجادة: فقد يخالف الراوي عن المدار أصحابه في السند ويسبق ذهنه أحيانا عند معرفة الراوي الاول للحديث إلى سلسلة مشهورة تروى بها أحاديث كثيرة، والحديث من غير تلك السلسلة، فيقال عنه بأنه سلك الجادة أو اتبع طريق المجرة. والأمثلة في هذه المخالفة كثيرة جدا عند النقاد.

– كذلك من المخالفة في السياق الإسنادي الاختلاف في تعيين المخرج أو الصحابي:

فقد يروي جماعة عن المدار مثلا عن احد الصحابة ويرويه جماعة أخرى عن نفس المدار عن صحابي أخر والحديث إنما عن صحابي واحد فيقع الاختلاف في تعيين ذلك الصحابي بين الرواة.

– كذلك من الأمور الإدراج في السند :

وهو على أقسام كما ذكر ابن حجر رحمه الله في النزهة بقوله :

"الأول: أن يروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة، فيرويه عنهم راو، فيجمع الكل على إسناد واحد من تلك الأسانيد، ولا يبين الاختلاف.

والثاني: أن يكون المتن عند راو إلا طرفا منه؛ فإنه عنده بإسناد آخر، فيرويه راو عنه تاما بالإسناد الأول.

ومنه أن يسمع الحديث من شيخه إلا طرفا منه فيسمعه عن شيخه بواسطة، فيرويه راو عنه تاما بحذف الواسطة.

---

1) ينظر لهذا التقسيم إلى: معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم العلل، لمحمد مجير الخطيب (بتصرف)، ج2، ص287 إلى 375.

الثالث: أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين، فيرويهما راو عنه مقتصرا على أحد الإسنادين، أو يروي أحد الحديثين بإسناده الخاص به، لكن يزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في المتن الأول.

الرابع: أن يسوق الراوي الإسناد، فيعرض له عارض، فيقول له كلاما من قبل نفسه، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد، فيرويه عنه كذلك"[1].

– ب/- المخالفة في الاتصال والانقطاع :

وتحتها تدخل عدة عوامل تدل على وجود علة في الحديث منها:

- تعارض الرفع والوقف:

وهو كما قال السخاوي: "أن يروي الحديث بعض الثقات مرفوعا، وبعضهم موقوفا"[2].

وهذا بعد تحديد المدار الذي تدور حوله هذه المخالفة والسبيل إلى رفعها يكون بقرائن الترجيح بين الثقات؛ منها الضبط والإتقان أو الكثرة أو غيرها من المرجحات. والأمثلة في ذلك كثيرة في تطبيقات الأئمة النقاد.

- تعارض الوصل والإرسال:

ومن المخالفة في الاتصال والانقطاع في السند أيضا اختلاف أصحاب المدار عنه في وصل حديث ما بينما يرسله آخرون عنه وهو كما ذكره السيوطي في التدريب بقوله: "أن يكون الحديث مرسلا من وجه، رواه الثقات الحفاظ، ويسند من وجه ظاهره الصحة"[3].

– ج/- المخالفة في صيغ التحمل:

وهي من الأمور الواردة على الحديث بكثرة، إذ يعرف من خلالها اتصال السند وانقطاعه أو إرساله من وصله، ويعرف بها أيضا تدليس الراوي وخطاه ووهمه، فقد يختلف أصحاب المدار في ذلك باختلافهم في صيغ التحمل مما قد يعل الحديث من خلاله.

1) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني، ص93.

2) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، للسخاوي، ج1، ص219.

3) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، ج1، ص423.

– د/– المخالفة في أسماء الرواة:

وهذا من الأبواب المهمة التي يجب على الناقد معرفته حتى ينسب الخطأ أو الصواب إلى صاحبه ، فقد اهتم العلماء بذلك وأدرجوا تحته عدة علوم كي تفرّق المخالفة بين الرواة عن المدار في نسب الحديث إلى أصحابه.

ومن تلك العلوم المتعلقة بأسماء الرواة واهم صور المخالفة في ذلك:

– المصحف والمحرف: وهو كما مر معنا في أسباب وموجبات العلة وأن معناهما يدور حول قراءة الشيء على خلاف ما أراد كاتبه، أو على غير ما اصطلح عليه، ويكثر عادة عند النساخ الذين وكل إليهم نسخ الكتب.

فمن خلاله قد يختلف الرواة في الأسماء والكنى فيعل الحديث بسببه.

– كذلك من صور المخالفة في الأسماء، قلبها؛ ويكون بتقديم أو تأخير في بعض الأسماء كمرّة بن كعب وكعب بن مرّة وغيرها، و ممن ألف فيه الخطيب البغدادي كتاب (رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب).

– ومن ذلك أيضا المخالفة في تعيين اسم رجل مكنى أو تعيين احد الرواة المشتركين في اسم:

ويكون بان يذكر احد الرواة في السند بكنيته، ثم يروي ذلك الحديث راوٍ فيعين اسم المكنى، ويرويه راوٍ آخر فيعين اسم المكنى بغير ما عينه الاول. وقد يروى وجها واحد غير أن النقاد يختلفون في تعيين المكنى.

– أيضا من المخالفة في الأسماء: الاختلاف في تعيين اسم الراوي المبهم:

ويكون ذلك في ما يروى من الأسانيد التي فيها رجل مبهم: كقولهم: عن رجل مثلا، فيختلف في تسمية ذلك المبهم، فان كان عن صحابي لا يضر لان الصحابة عدول وان كان ممن دونه قد يقدح في الحديث خاصة إن لم يكن من الثقات. و ذكره الحاكم في الجنس السابع من العلل: اختلاف الرواة في تسمية رجل وإبهامه[1]، والسيوطي كذلك بقوله: "الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله"[2].

1) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، ص117.

2) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، ج1، ص425.

ثانيا : المخالفة في المتن :

- أ/- المخالفة في ألفاظ المتن :

قد تقع المخالفة في متن الحديث بين الرواة عن الشيخ من ناحية الألفاظ، ويرجع ذلك إلى التصحيف والتحريف إذ هو أمر عام يدخل في السند والمتن، لأنه متعلق بحروف وكلمات الحديث ومن أول سنده إلى آخر متنه. وإنما تقع المخالفة فيه إذا اعتمد على الكتاب دون الحفظ والسماع، ومنه فقد حذر العلماء من الأخذ عمن اخذ عن الصحف، كما قال سليمان بن موسى: "كان يقال: لا تقرءوا القرآن على المصحفيين، ولا تحملوا العلم عن الصحفيين"[1]. والأمثلة في ذلك كثيرة عند النقاد.

- ب/- المخالفة في سياق المتن:

ويكون ذلك: أما بزيادة ألفاظ، أو قلبها، أو إدراج ما ليس منها، أو غيرها من أنواع الحديث وصور الاختلاف في ذلك. منها :

- زياد الثقة: والزيادة في المتن هنا إما أن تكون بلفة أو جملة أو نحوها، وعادة ما تكون من الثقات لذلك أخذت هذا المصطلح، وهو الأمر الذي جعل العلماء يختلفون في قبولها وردها خاصة إن كانت من كبار الحفاظ. وقد تكلم فيها أهل العلم وذكروا الخلاف فيها من ذلك تحقيق ابن حجر كما في النزهة فقال: "واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل، ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح أن لا يكون شاذا، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه. والعجب ممن أغفل ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حد الحديث الصحيح، وكذا الحسن. والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، وأبي زرعة الرازي، وأبي حاتم، والنسائي، والدارقطني وغيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة.

وأعجب من ذلك إطلاق كثير من الشافعية القول بقبول زيادة الثقة، مع أن نص الشافعي يدل على غير ذلك؛ فإنه قال في أثناء كلامه على ما يعتبر به حال الراوي في الضبط ما نصه: "ويكون إذا

---

1) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: 360هـ)، تحق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر– بيروت، ط3، 1404هـ، ص211.

أشرك أحدا من الحفاظ لم يخالفه، فإن خالفه فوجد حديثه أنقص كان في ذلك دليل على صحة مخرج حديثه، ومتى خالف ما وصفت أضر ذلك بحديثه"[1] انتهى كلامه.

ومقتضاه أنه إذا خالف فوجد حديثه أزيد من أضر ذلك بحديثه، فدل على أن زيادة العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقا، وإنما تقبل من الحافظ؛ فإنه اعتبر أن يكون حديث هذا المخالف أنقص من حديث من خالفه من الحفاظ، وجعل نقصان هذا الراوي من الحديث دليلا على صحته؛ لأنه لا يدل على تحريه، وجعل ما عدا ذلك مضرا بحديثه، فدخلت فيه الزيادة، فلو كانت عنده مقبولة مطلقا؛ لم تكن مضرة بحديث صاحبها، والله أعلم"[2].

ومنه فان زيادة الثقة من الصور التي قد توقع الاختلاف بين الرواة عن المدار وأمثلة ذلك كثير في كتب الحديث.

- الإدراج في المتن: وهو كما قال ابن حجر: "وأما مدرج المتن، فهو أن يقع في المتن كلام ليس منه، فتارة يكون في أوله، وتارة يكون في أثنائه، وتارة يكون في آخره -وهو الأكثر- لأنه يقع بعطف جملة على جملة، أو بدمج موقوف من كلام الصحابة أو من بعدهم بمرفوع من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير فصل، فهذا هو مدرج المتن.

ويدرك الإدراج:

بورود رواية مفصلة للقدر المدرج مما أدرج فيه.

أو بالتنصيص على ذلك من الراوي، أو من بعض الأئمة المطلعين.

أو باستحالة كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلك"[3].

ومنه فقد يقع الاختلاف بين الرواة عن المدار، فيدرك بما اقر آنفا، والأمثلة في ذلك كثير.

- القلب في المتن: فكما أن القلب يقع في الإسناد فهو كذلك يقع في المتن، حيث ذكر ابن حجر ذلك بقوله: "وقد يقع القلب في المتن أيضا؛ ويصير كحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عند مسلم في السبعة الذين يظلهم الله تحت ظل عرشه، ففيه: {ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله}، فهذا مما انقلب على أحد الرواة، وإنما هو: {حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه}؛ كما في الصحيحين"[4].

---

1) الرسالة، للشافعي، ص461.

2) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني، ص69-70-71

3) المرجع نفسه، ص84.

4) المرجع نفسه، ص95.

– الرواية بالمعنى: فهي كذلك من أسباب اختلاف الرواة عن المدار كما سبق ذكره، وتعتبر أيضا من صور المخالفة في سياق المتن، وهي واقعة من بعض الصحابة ﷺ ولا تضر لكونهم عدول وعايشوا النبي ﷺ، وكانوا على بلاغة وفصاحة تأهلهم لذلك، وإما أن كانت الرواية بالمعنى ممن بعدهم، فقد يحترز ويتوقى فيها لبعد الزمن لأن من بعدهم لاشك أقل منهم درجة، وقد أجاز بعض أهل العم الرواية بالمعنى، قال الترمذي: " فأما من أقام الإسناد وحفظه وغير اللفظ فإن هذا واسع عند أهل العلم إذا لم يتغير المعنى"[1]. واشترط العلماء للراوي بالمعنى شروط. كما ذكر الرامهرمزي في حكم الرواية بالمعنى فكتابه: "وأما إصابة المعنى بتغيير اللفظ فأهل العلم من نقلة الأخبار يختلفون فيه، فمنهم من يرى إتباع اللفظ، ومنهم من يتجوز في ذلك إذا أصاب المعنى، وكذلك سبيل التقديم والتأخير، والزيادة والنقصان، فإن منهم من يعتمد المعنى، ولا يعتد باللفظ، ومنهم من يشدد في ذلك ولا يفارق اللفظ وقد دل قول الشافعي في صفة المحدث مع رعاية إتباع اللفظ على أنه يسوغ للمحدث أن يأتي بالمعنى دون اللفظ، إذا كان عالما بلغات العرب ووجوه خطابها، بصيرا بالمعاني والفقه، عالما بما يحيل المعنى وما لا يحيله، فإنه إذا كان بهذه الصفة جاز له نقل اللفظ، فإنه يحترز بالفهم عن تغيير المعاني وإزالة أحكامها، ومن لم يكن بهذه الصفة كان أداء اللفظ له لازما، والعدول عن هيئة ما يسمعه عليه محظورا"[2]. والأمثلة في الرواية بالمعنى كثيرة عن الرواة.

1) العلل الصغير، للترمذي، ص746.

2) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي الفارسي، ص529.

الفصل الثاني :

يحي بن أبي كثير أنموذجا لمدار الإسناد

المبحث الأول: ترجمة موجزة ليحي بن أبي كثير

المبحث الثاني: بعض الأحاديث المعلة عن يحي ابن أبي كثير

سنتطرق في هذا الفصل بإذن الله إلى أنموذج لمدار الإسناد، وهو (يحي ابن أبي كثير) حتى تكتمل الصورة وتتضح أكثر حول أهمية معرفة المدار في تعليل الأحاديث، وذلك من خلال التطرق لترجمة موجزة مع حاله في الرواية، ثم نتناول بعض الأحاديث المعلة عنه .

- المبحث الأول : ترجمة موجزة ليحي بن أبي كثير

لا شك أن يحي ابن أبي كثير من الأئمة الحفاظ الأعلام، ممن تلتقي عنده أغلب أسانيد البصريين كما ذكر ذلك غير واحد من أهل العلم، فمن أجل ذلك وقع الاختيار عليه كأنموذج لمدار الأسانيد وعلاقته بعلم العلل من خلال نماذج من أحاديثه، ومن خلال هذا المبحث إن شاء الله سنتطرق إلى ترجمة موجزة وذلك من خلال: اسمه ونسبه وكنيته ونسبته ولقبه، وأهم شيوخه وتلاميذه، ثم كلام العلماء فيه كأحد مدارات الحديث، ثم وفاته وأشهر الأسانيد عنه في الصحيحين.

- المطلب الأول : اسمه ونسبه وكنيته ونسبته ولقبه[1]

1/– اسمه ونسبه: هو الإمام، الحافظ، أحد الأعلام يحيى بن أبي كثير، واسم أبي كثير صالح بن المتوكل.

وقيل: يسار

وقيل: نشيط

وقيل: دينار

1) ينظر إلى: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصبهاني (المتوفى: 430هـ)، السعادة- بجوار محافظة مصر، 1394هـ - 1974م، ج3، ص66، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (المتوفى: 742هـ)، تحق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1400هـ-1980م، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (المتوفى : 748هـ)، تحق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ-1985م، ج6، ص27، وإكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لعلاء الدين مغلطاي (المتوفى: 762هـ)، تحق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد- أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 1422هـ-2001م، ج12، ص355، وتهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية- الهند، 1326هـ، ج11، ص268، والطبقات الكبرى، لابن سعد (المتوفى: 230هـ)، تحق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط1، 1968م، ج6، ص555.

2/– كنيته : أبو نصر ، وقيل كان يكنى أبا أيوب.

3/– نسبته : الطائي (كان مولى بني طيئ) ، اليمامي[1] ، البصري

4/– لقبه : العطّار[2] (لعمله في العطارة) قال ابن معين: كان عطار باليمامة[3].

- المطلب الثاني : شيوخه وتلاميذه

أولا : شيوخه :

له شيوخ كثر منهم[4]:

1. إبراهيم ابن عبد الله بن قارظ، ويقال: عبد الله بن إبراهيم بن قارظ
2. إسحاق ابن عبد الله بن أبي طلحة
3. أنس ابن مالك وقد رآه
4. باب ابن عمير الشامي الحنفي
5. عبد الله ابن أبي قتادة الأنصاري المدني
6. حضرمي ابن لاحق التميمي اليمامي
7. حفص ابن عبيد الله بن أنس بن مالك

---

1) نسبة إلى بلاد اليمامة تقع في وسط الجزيرة العربيَّة

2) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني (المتوفى: 855هـ)، دار إحياء التراث العربي–بيروت، ج2، ص163

3) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ليحيى بن معين البغدادي (المتوفى: 233هـ)، تحق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- مكة المكرمة، ط1، 1399هـ-1979م، ج4، ص175.

4) ينظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، ج31، ص505-506، وينظر أيضا: تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، تحق: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، ط1، 1406هـ –1986م، صفحات [(1.) ص91، (2.) ص101، (3.) ص115، (4.) ص120، (5.) ص318، (6.) ص171، (7.) ص172، (8.) ص176، (9.) ص185، (10.) ص223، (11.) ص228، (12.) ص255، (13.) ص288، (14.) ص318، (15.) ص324، (16.) ص330، (17.) 347، (18.) 389، (19.)391، (20.) 395، (21.) ص397، (22.) ص437، (23.) ص281، (24.) ص465، (25.) ص466، (26.) ص492، (27.) ص559، (28.) ص576، (29.) ص587، (30.) ص587، (31.) ص605، (32.) ص610، (33.) ص628، (34.) ص633، (35.) ص644، (36.) ص645، (37.) ص668، (38.) ص546].

8. الحكم ابن مينا الأنصاري المدني ولم يسمع منه
9. حية ابن حابس التميمي
10. زيد ابن سلام بن أبي سلام الحبشي -ممطور الحبشي-
11. السائب ابن سعيد ابن ثمامة الكندي وقيل غير ذلك في نسبه
12. سليمان ابن يسار الهلالي المدني مولى ميمونة وقيل أم سلمة
13. عامر ابن عقبة ويقال ابن عبد الله العقيلي
14. عبد الله ابن أبي قتادة ، الأنصاري المدني
15. عبد الله ابن معانق الأشعري أبو معانق الشامي
16. عبد الله ابن يزيد مولى الأسود بن سفيان ، المخزومي المدني المقرىء الأعور
17. عبد الرحمن ابن عمرو الأوزاعي، وهو أصغر منه
18. عروة بن الزبير ابن العوام ابن خويلد الأسدي أبو عبد الله المدني ولم يسمع منه
19. عطاء ابن أبي رباح
20. عقبة ابن عبد الغافر الأزدي أبو نهار البصري
21. عكرمة - أبو عبد الله - مولى ابن عباس
22. عياض ابن هلال ، ويقال: هلال ابن عياض وقيل ابن أبي زهير الأنصاري
23. قيس ابن طهفة أو طخفة ابن قيس أو قيس ابن طخفة على خلاف فيه
24. محمد ابن إبراهيم بن الحارث التيمي أبو عبد الله المدني
25. محمد ابن إبراهيم ويقال: يعقوب بن إبراهيم ويقال: أبو يعقوب، ويقال: ابن يعقوب
26. محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان العامري المدني
27. نافع مولى ابن عمر أبو عبد الله المدني
28. هلال ابن أبي ميمونة العامري المدني
29. يحيى ابن إسحاق بن أخي رافع بن خديج
30. يحيى ابن أبي إسحاق الحضرمي مولاهم البصري النحوي - مات قبله -
31. يزيد ابن نعيم بن هزال الأسلمي
32. يعيش بن الوليد بن هشام ابن معاوية الأموي المعيطي الدمشقي نزيل الجزيرة
33. أبو جعفر الأنصاري المؤذن المدني

34.أبو حفصة مولى عائشة

35.أبو سعيد مولى المهري

36.أبو سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني قيل اسمه عبد الله وقيل إسماعيل

37.أبو كثير السحيمي اليمامي الأعمى

38.أبو نضرة العبدي المنذر ابن مالك ابن قطعة العوقي البصري

ثانيا : تلاميذه :

ومن أهم تلاميذه[1]:

1. أبان ابن يزيد العطار البصري
2. أيوب ابن عتبة اليمامي أبو يحيى القاضي
3. أيوب ابن النجار ابن زياد الحنفي أبو إسماعيل قاضي اليمامة
4. أيوب ابن أبي تميمة كيسان السختياني وهو من أقرانه
5. بشر ابن رافع أبو الأسباط النجراني
6. جرير ابن حازم ابن زيد ابن عبد الله الأزدي أبو النضر البصري
7. حجاج ابن أبي عثمان الصواف
8. حرب ابن شداد اليشكري أبو الخطاب البصري
9. الحسين ابن ذكوان المعلم المكتب العوذي البصري
10. عبد الله ابن بشر الرقي القاضي أصله من الكوفة واختلف فيه
11. ابنه عبد الله بن يحيى ابن أبي كثير
12. عبد الرحمن ابن عمرو الأوزاعي
13. عكرمة ابن عمار العجلي أبو عمار اليمامي أصله من البصرة
14. علي ابن المبارك الهنائي كان له عن يحيى ابن أبي كثير كتابان أحدهما سماع والآخر إرسال
15. عمر ابن عبد الله بن أبي خثعم

---

1) ينظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، ج31، ص506-507، وينظر أيضا: تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، صفحات [(1.) ص87، (2.) ص118، (3.) ص119، (4.) ص117، (5.) ص123، (6.) ص138، (7.) ص153، (8.) ص155، (9.) ص166، (10.) ص297، (11.) ص329، (12.) ص347، (13.) ص396، (14.) ص404، (15.) ص414، (16.) ص518، (17.) ص538، (18.) ص541، (19.) ص550، (20.) ص573، (21.) ص591، (22.) ص91].

16. مبارك ابن سعد اليمامي نزيل البصرة
17. معاوية ابن سلام ابن أبي سلام، أبو سلام الدمشقي وكان يسكن حمص
18. معمر ابن راشد الأزدي مولاهم أبو عروة البصري نزيل اليمن
19. موسى ابن خلف العمي، أبو خلف البصري
20. هشام ابن أبي عبد الله سنبر أبو بكر البصري الدستوائي
21. يحيى ابن سعيد ابن قيس الأنصاري المدني أبو سعيد القاضي – وهو من أقرانه –
22. أبو إسماعيل القناد إبراهيم ابن عبد الملك البصري – وهو آخر من روى عنه –

- المطلب الثالث : أقوال العلماء فيه كأحد مداراة الحديث وحاله في الرواية

أ/–أقوال العلماء فيه:

يحي بن أبي كثير إمام في السنة، ثقة ثبت يعتبر من صغار التابعين، عدّله غير واحد من النقاد ووثقوه واثنوا عليه وعلى علمه وحفظه بعبارات مختلفة من ذلك :

– قال أيوب السختياني[1]: ما بقي على وجه الأرض مثل يحي بن أبي كثير وقال أيضا: ما علمت أحدا كان أعلم بحديث أهل المدينة بعد الزهري من يحي بن أبي كثير

– وذكره الإمام أحمد بعدة أقوال عندما سئل عنه: فقال إنما يعد مع الزهري ويحي بن سعيد، وإذا خالفه الزهري فالقول قول يحي ابن أبي كثير. وقال أيضا: يحي بن أبي كثير إمام لا يحدث إلا عن ثقة[2]. وقال عنه مرة: ثقة مأمون. ومرة أخرى قال: بخ بخ نقي الحديث جدا[3].

– وذكره الحاكم في النوع التاسع والأربعين من الأئمة المشهورين في الحديث فقال: هذا النوع من هذه العلوم معرفة الأئمة الثقات المشهورين من التابعين وأتباعهم ممن يجمع حديثهم للحفظ، والمذاكرة، والتبرك بهم، وبذكرهم من المشرق إلى الغرب... ثم ذكر من أهل المدينة، والشام، واليمن، وغيرهم، وذكر منهم أهل اليمامة فقال: فلان، وفلان، ويحي ابن أبي كثير، وعبد الله بن يحي بن أبي كثير[4].

– وذكره الذهبي في السير بقوله: وكان طلابة للعلم، حجة[5]. وقال في الكاشف: كان من العباد العلماء الأثبات[6].

– وقال ابن رجب: كان أحد الأئمة الربانيين، والحفاظ المتقنين[7].

---

1) التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد الباجي الأندلسي (المتوفى: 474هـ)، تحق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض، ط1، 1406هـ– 1986م، ج3، ص1226.

2) الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية –بحيدر آباد الدكن– الهند، ودار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 1271 هـ–1952 م، ج9، ص142.

3) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، لأحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: 241هـ)، تحق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط1، 1414هـ، ص324.

4) معرفة علوم الحديث، للحاكم، ص243.

5) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج6، ص27.

6) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، تحق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط1، 1413هـ–1992م، ج2، ص374.

7) شرح العلل، لابن رجب الحنبلي، ج1، ص444.

– وقال ابن حجر: أحد الأئمة الأثبات الثقات المكثرين[1].

– وقيل عنه انه كان من العباد إذا رأى جنازة لم يتعش تلك الليلة ولا قدر أحد من أهله أن يكلمه[2].

ب/– حاله في الرواية:

– من ناحية كثرة الرواية:

أن موقعه في الإسناد واعتباره احد مداراة الحديث جعل منه إماماً مكثرا، فقد أكثر ابن أبي كثير من الرواية حيث كانت رواياته في الكتب التسعة –عدا الموطأ فليس له فيه رواية– تسع مائة وسبع، من غير المكرر، وتفصيلها: مائة في صحيح البخاري، وتسعون في صحيح مسلم، واثنتان وسبعون في سنن أبي داود، وستون في سنن الترمذي، وسبع وثمانون في سنن النسائي، واثنتان وستون في سنن ابن ماجه، وستون في سنن الدارمي، وثلاثمائة وست وسبعون في مسند أحمد، أما بالمكرر فهي ألف ومائة وخمس وثلاثين رواية. وتنوعت تلك الروايات، مابين صحيح وضعيف غيرها.
ولم تقتصر مروياته على ما رفع إلى النبي ﷺ، بل روى شيئا من أقوال الصحابة ﷺ وفتاويهم[3].

– من ناحية التدليس:

وَصف الإمام يحيى بن أبي كثير غير واحد من العلماء بالتدليس: منهم يحيى بن معين بقوله: "لم يلق يحيى بن أبي كثير زيد بن سلام وقدم معاوية بن سلام عليهم فلم يسمع يحيى بن أبي كثير أخذ كتابه عن أخيه ولم يسمعه فدلّسه عنه"[4].

– وابن حبان في الثقات: قال: "وكان يدلس فكلما روى عن أنس فقد دلس عنه ولم يسمع من أنس ولا من صحابي شيئا"[5].

– والنسائي كما نقل ابن حجر في طبقات المدلسين في قوله: "حافظ مشهور كثير الإرسال ويقال لم

1) مقدمة فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، ص452.

2) الثقات، لابن حبان البُستي (المتوفى: 354هـ)، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط1، 1393هـ-1973م، ج7، ص592.

3) ينظر إلى: طبقات الرواة عن الإمام يحي بن أبي كثير جمعا ودراسة، لخديجة بنت عبد الحليم بن أشان تركستاني، (رسالة دكتوراه، تخصص الحديث وعلومه)، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، عام 1434هـ، ص92-93.

4) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، أبو زكريا يحي بن معين البغدادي (المتوفى: 233هـ)، تحق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، ط1، 1399هـ-1979م، ج4، ص207.

5) الثقات، لابن حبان البُستي، ج7، ص592.

يصح له سماع من صحابي ووصفه النسائي بالتدليس"[1].

- وقال ابن خزيمة: "احد المدلسين"[2].

وغيرهم ممن وصفه بذلك، لكن مع هذا فإن تدليسه ليس متعمقا يردّ الحديث أو يجعله غير صالح، ويدل على هذا إخراج الشيخين لجملة كبيرة من أحاديثه في الصحيحين، منها ما رواه بالعنعنة، لكونه إمام ثقة ثبت، ومما يدل على ذلك أيضا قول الإمام أحمد: لا يحدث إلا عن ثقة[3].

وللألباني رحمه الله تعالى خلاصة مهمة في هذا الموضوع حيث قال: "تدليسه ليس من النوع الذي لابد لتلافيه من التصريح بالتحديث، بل تدليسه يعرف بالنظر إلى صورة روايته فإذا قال: (بلغني عن فلان) أو (حدث فلان) فهذا دليل على الانقطاع وأنه لم يسمعه من فلان، وأما إذا قال: (عن فلان) فهو غير محمول على السماع بخلاف المعهود عن المدلسين الذين لا يقبل حديثهم إلا إذا صرحوا بالسماع... ولعل هذا هو السر في إكثار صاحبي الصحيحين من الرواية عن يحي بن أبي كثير عن شيوخه بصيغة (عن). وهذه الفائدة هامة ما رأيت من سبقني إلى توضيحها والتنبيه عليها فان أصبت فمن الله، وان أخطأت فمن نفسي"[4].

1) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر العسقلاني، تحق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار – عمان، ط1، 1403هـ-1983م، ص36.

2) كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، لابن خزيمة النيسابوري (المتوفى: 311هـ)، تحق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد - السعودية – الرياض، ط5، 1414هـ-1994م، ج2، ص543.

3) الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن ابن أبي حاتم، ج9، ص142.

4) حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه، لمحمد بن إبراهيم الشيباني، مكتبة السداوي، ط1، 1407هـ-1987م، ج1، ص128.

- المطلب الرابع : وفاته وأشهر الأسانيد عنه في الصحيحين

1/– وفاته :

توفي ابن أبي كثير رحمه الله في اليمامة، لكن اختلف العلماء في تاريخ وفاته على قولين :

الأول: أنه توفي في سنة تسع وعشرين ومائة وممن قال بذلك: ابو نعيم الفضل بن دكين[1]، وابن منجويه[2]، وعمرو بن علي الفلاس[3]، وابنه عبد الله[4]، وصحح هذا القول الذهبي في التاريخ[5].

الثاني : أنه توفي سنة مائة واثنين وثلاثين ؛ وممن قال ذلك : علي ابن المديني كما في العلل[6] ، وقدمه ابن حجر في التقريب[7] .

ولعل أن الراجح والله اعلم هو القول الاول؛ لأسباب منها :

- حكي هذا القول عن ابنه وهو اقرب الناس منه والابن لاشك أدرى بابيه.
- كثرة من نقل القول فهذا مما يعزز رجحانه.

2/– أشهر الأسانيد عنه في الصحيحين :

- من الأسانيد عنه في صحيح البخاري ومسلم[8]:
  - عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ

---

1) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج6، ص79.

2) رجال صحيح مسلم، أبو بكر ابن منجويَه (المتوفى: 428هـ)، تحق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ط1، 1407هـ، ج2، ص348.

3) المرجع نفسه نفس الصفحة.

4) العلل ومعرفة الرجال،لأحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: 241هـ)، تحق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض ، ط2، 1422هـ-2001م، ج3، ص322.

5) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، تحق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي ، ط1، 2003 م، ج3، ص556.

6) العلل، علي بن المديني، ص37

7) تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ص596.

8) أهم الأسانيد في صحيح البخاري و صحيح مسلم .

- أبو سلمة عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة رضي الله عنها عن النبي ﷺ
- عكرمة عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ
- محمد بن عبد الرحمن عن جابر ﷺ عن النبي ﷺ
- أبو قلابة عن أبي مليح عن بريدة ﷺ عن النبي ﷺ
- عكرمة عن ابن عباس ﷺ عن النبي ﷺ
- حفص بن عبيد الله بن انس عن انس ﷺ عن النبي ﷺ
- أبو سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ عن النبي ﷺ
- أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ
- عمرو بن يحي بن عمارة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري ﷺ عن النبي ﷺ
- محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ .
- أبو سلمة بن عبد الرحمن عن سالم مولى المهري عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ
- أبو سلمة عن عطاء بن يسار عن عثمان بن عفان ﷺ عن النبي ﷺ
- أبو سلمة عن ربيعة بن كعب الأسلمي عن النبي ﷺ
- هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم السلمي عن النبي ﷺ
- أبو سلمة عن معيقب عن النبي ﷺ
- أبو نضرة عن أبي سعيد الخدري ﷺ عن النبي ﷺ
- أبو سلمة عن جابر بن عبد الله ﷺ عن النبي ﷺ

- المبحث الثاني : بعض الأحاديث المعلة عن يحي بن أبي كثير

في هذا المبحث سنتطرق بإذن الله إلى بعض النماذج الحديثية المعلة من أحاديث الإمام يحي بن أبي كثير بين التفرد والمخالفة، اللذين لا يمكن الوصول إليهما ولا معرفتهما إلا بعد تعيين المدار.

- المطلب الأول : أحاديث معلة بالتفرد

ومن الأمثلة على ذلك:

- **الحديث الأول:**

قال العقيلي – في مرويات عكرمة بن عمار –: "ومن حديثه ما حدثناه محمد بن إسماعيل قال: حدثنا أبو حذيفة قال: حدثنا عكرمة بن عمار، عن يحي بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: {لا يقبل الله تبارك وتعالى صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول}[1].

1/– تخريج الحديث:

أخرج الحديث من رواية عكرمة بن عمار كل من: ابن خزيمة في صحيحه[2]، والبزار في مسنده[3]، كلاهما من طريق الحسن بن سعيد عن غسان بن عبيد الموصلي عن عكرمة به، وأبو عوانة في مستخرجه[4]، وابن المنذر في الأوسط[5]، والعقيلي في الضعفاء، ثلاثتهم من طريق محمد بن إسماعيل

---

1) الضعفاء الكبير، أبو جعفر العقيلي(المتوفى: 322هـ)، تحق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية – بيروت، ط1، 1404هـ -1984م، ج3، ص378.

2) صحيح ابن خزيمة، أبو بكر بن خزيمة (المتوفى: 311هـ)، تحق: د.محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي– بيروت،كتاب: الوضوء، باب: نفي قبول الصلاة بغير وضوء بذكر خبر مجمل غير مفسر، ج1، ص8.

3) مسند البزار (البحر الزخار)، لأحمد بن عمرو البزار (المتوفى: 292هـ)، تحق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط1، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م)، مسند أبي ذر الغفاري ﷺ، ج15، ص218.

4) مستخرج أبي عوانة، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق (المتوفى: 316هـ)، تحق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة – بيروت

ط1، 1419هـ-1998م، كتاب: الإيمان، باب: الدليل على إيجاب الوضوء لكل صلاة وأنها لا تقبل إلا من طاهر وما عليه طاهر، وبيان نسخ الوضوء لكل صلاة والإباحة لمن يصلي الصلوات بوضوء واحد...، ج1، ص200.

5) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لابن المنذر النيسابوري (المتوفى: 319هـ)، تحق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة-الرياض-السعودية، ط1، 1405هـ-1985م، كتاب: صفة الوضوء (عنوان الترجمة)، ج1، ص367.

المكي عن أبي حذيفة موسى بن مسعود عن عكرمة به، وابن المقرئ في كتابه الأربعون[1]، من طريق محمد بن أحمد الضرّاب وبكر بن بندار كلاهما عن أيوب بن محمد الوزان الرّقي عن غسان بن عبيد عن عكرمة به.

2/- دراسة الحديث:

الحديث له طرق كثيرة عن الصحابة ﷺ، منها طريق يحي بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ، رواه عنه عكرمة بن عمار وقد تفرد به عنه، وهو مضطرب في يحي، قال العقيلي: "حدثنا عبد الله بن أحمد قال: قال أبي: أحاديث عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير، مضطربة ضعاف ليست بصحاح، ولكنه أتقن حديث إياس بن سلمة، فقلت له: من عكرمة أو من يحيى؟ قال: لا، إلا من عكرمة"[2].

وقال أيضا بعد ذكر الحديث: "... ولا يتابع عكرمة عليه، وقد روى هذا الحديث سليمان بن بلال وابن أبي حازم وغيرهما عن كثير بن زيد، عن وليد بن رباح، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا أصلح من حديث عكرمة. ورواه سماك عن مصعب بن سعد، عن ابن عمر وقتادة، عن أبي المليح، عن أبيه جميعا عن النبي ﷺ نحوه"[3].

3/- الخلاصة:

الحديث تفرد به عكرمة بن عمار وهو ضعيف في يحي بن أبي كثير.

- **الحديث الثاني:**

قال ابن أبي حاتم في العلل: "وسألت أبي عن حديث رواه عبد الله بن المطلب العجلي، عن الحسن بن ذكوان، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: {إن أهل البيت ليقل طُعْمُهُمْ[4]، فتستنير بيوتهم.}؟ قال أبي: هذا حديث كذب، وعبد الله بن المطلب مجهول"[5].

---

1) الأربعون لابن المقرئ، أبو بكر بن المقرئ (المتوفى: 381هـ)، تحق: محمد زياد عمر تكلة، مكتبة العبيكان، السعودية، ط1، 1421 هـ-2001م، باب: ذكر لا يقبل الله صلاة إلا بطهور، ص76.

2) الضعفاء الكبير، أبو جعفر العقيلي، ج3، ص378.

3) المصدر نفسه نفس الصفحة.

4) أي فعل الإطعام.

5) العلل لابن أبي حاتم، لعبد الرحمن ابن أبي حاتم، ج4، ص360.

1/- تخريج الحديث:

أخرج الحديث من رواية الحسن بن ذكوان: الطبراني في المعجم الأوسط[1]، من طريق محمد بن الحسن الأنماطي عن عبد الرحمن بن صالح الأزدي عن عبد الله بن عبد المطلب العجلي عن الحسن بن ذكوان به، وابن أبي الدنيا في الجوع[2]، من طريق عبد الرحمن بن صالح به، وابن عدي في الكامل[3]، من طريق محمد بن جعفر عن احمد بن علي الخزاز عن عبد الرحمن بن صالح به، والعقيلي في الضعفاء[4] من طريق احمد بن محمد بن صعصعة عن عبد الرحمن بن صالح به.

2/- دراسة الحديث:

الحديث تفرد به الحسن بن ذكوان عن ابن أبي كثير وتفرد أيضا عنه، قال الطبراني بعد ذكر الحديث: "لم يرو هذا الحديث عن يحي بن أبي كثير إلا الحسن بن ذكوان، ولا عن الحسن إلا عبد الله بن المطلب، تفرد به: عبد الرحمن"[5].

والحسن بن ذكوان ضعيف الحديث، قال ابو زرعة فيما سأله البرذعي: "قلت لأبي زرعة: الحسن بن ذكوان؟ قال: ضعيف الحديث"[6]. وقال الإمام أحمد: "الحسن بن ذكوان ليس بذاك وقد روى عنه يحي"[7]، وقال الدارقطني: ضعيف[8]، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ"[9].

---

1) المعجم الأوسط، للطبراني (المتوفى: 360هـ)، تحق: طارق بن عوض الله بن محمد ، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة، باب: الميم، من اسمه محمد، ج5، ص228.

2) الجوع، أبو بكر ابن أبي الدنيا (المتوفى: 281هـ)، تحق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت لبنان، ط1، 1417هـ-1997م، ص66.

3) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي الجرجاني، ج3، ص160.

4) الضعفاء الكبير، أبو جعفر العقيلي، ج2، ص305.

5 المعجم الأوسط، للطبراني، باب: الميم، من اسمه محمد، ج5، ص228.

6) أبو زرعة وجهوده في السنة النبوية، الضعفاء: لأبي زرعة الرازي(المتوفى: 264هـ)، الرسالة العلمية:لسعدي بن مهدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1402هـ-1982م، ج2، ص393.

7) الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، رواية: المروذي وغيره، للإمام أحمد، تحق: الدكتور وصى الله بن محمد عباس، الدار السلفية، بومباى – الهند، ط1، 1408هـ-1988م، ص110.

8) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني، ج3، ص38.

9) تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ص161.

وأما عبد الله بن المطلب قال العقيلي: "عبد الله بن المطلب العجلي مجهول، وحديثه منكر غير محفوظ"[1].

3/- الخلاصة:

الحديث معل بتفرد الحسن بن ذكوان مع ضعفه، وجهالة عبد المطلب، وتفرد عبد الرحمن بن صالح كذلك.

- **الحديث الثالث:**

أخرج البيهقي في السنن الكبرى من طريق أيوب بن النجار: قال: "أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد الفقيه، أنبأنا يحيى بن صاعد، أنبأنا علي بن عمر الحافظ، حدثنا محمود بن محمد أبو يزيد الظفري، حدثنا أيوب بن النجار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: {ما توضأ من لم يذكر اسم الله عليه، وما صلى من لم يتوضأ }. وهذا الحديث لا يعرف من حديث يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة إلا من هذا الوجه، وكان أيوب بن النجار، يقول: لم أسمع من يحيى بن أبي كثير، إلا حديثا واحدا، وهو حديث: التقى آدم، وموسى، ذكره يحيى بن معين، فيما رواه عنه ابن أبي مريم، فكان حديثه هذا منقطعا. والله أعلم"[2].

1/- تخريج الحديث:

أخرج هذا الحديث من طريق أيوب بن النجار أيضا: يحيى بن محمد بن صاعد في مجلسان من أماليه[3]، عن محمود بن محمد ابو يزيد الظفيري، عن أيوب بن النجار به، والدارقطني في سننه[4]،ومحمد البغدادي في المخلصيات[5]، من طريق يحي بن الصاعد، وابن الجوزي في تحقيق

1) الضعفاء الكبير، أبو جعفر العقيلي، ج2، ص305.

2) السنن الكبرى، للبيهقي (المتوفى: 458هـ)، جماع أبواب سنة الوضوء وفرضه باب: التسمية على الوضوء، ج1، ص72.

3) مجلسان من أمالي ابن صاعد، لمحمد بن صاعد (المتوفى: 318هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط1، 2004م، ص47.

4) السنن، للدارقطني، تحق: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط1،1424هـ-2004م،كتاب: الطهارة، باب: التسمية على الوضوء،ج1، ص119.

5) المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص، لمحمد بن عبد الرحمن المخَلِّص (المتوفى: 393هـ)، تحق: نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، ط1، 1429هـ-2008م، ج2، ص386.

مسائل الخلاف[1]، من طريق ابن عبد الخالق عن ابو طاهر بن يوسف عن ابن بشران عن الدارقطني به.

2/- دراسة الحديث:

لم يرو هذا الحديث عن يحي بن أبي كثير إلا أيوب بن النجار، وهو من الثقات؛ وثقه الإمام أحمد[2]، والذهبي[3]، وغيرهم.

وقال ابن حجر[4]: ثقة مدلس.

ولم يروه عن أيوب إلا محمود بن محمد، قال الذهبي بعد ذكر رواية الدارقطني بالإسناد: "قلت: هذا منكر. وقال الدارقطني[5]؛ محمود بن محمد ليس بالقوي، فيه نظر.

قلت: أيوب من رجال الصحيحين صدوق، لا يحتمل مثل هذا أصلا، فالآفة من محمود"[6].

3/- الخلاصة:

الحديث تفرد به عن أيوب عن ابن أبي كثير؛ محمود بن محمد ابو يزيد الظفيري وهو ليس بالقوي كما في قول الدارقطني.

---

1) التحقيق في أحاديث الخلاف، لابن الجوزي (المتوفى : 597هـ)، تحق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1415هـ، مسألة التسمية في الوضوء واجبة وعنه أنها سنة كقول أبي حنيفة والشافعي لنا أربعة أحادث، ج1، ص141.

2) العلل ومعرفة الرجال (رواية عبد الله)، للإمام أحمد، ج3، ص137.

3) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، ج1، ص262.

4) تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ص119.

5) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني، ج14، ص295.

6) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، للذهبي، تحق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب، دار الوطن – الرياض، ط1، 1421هـ- 2000م، ج1، ص45.

- **المطلب الثاني : أحاديث معلة بالاختلاف**

ومن أمثلة ذلك:

- **الحديث الأول:**

أخرج أبو يعلى في مسنده: حدثنا هدبة بن خالد، حدثنا أبان، حدثنا يحيى بن أبي كثير، أن زيدا حدثه، أن أبا سلام حدثه، أن عبد الله بن فروخ حدثه، أن عائشة حدثته قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول:{خلق ابن آدم على ثلاث مائة وستين مفصلا فإذا حمد الله، وهلل الله، واستغفر الله، وحمد الله، وعزل الشوكة عن طريق المسلمين، والحجر من طريق المسلمين، وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر، عدد تلك الستين والثلاث مائة مفصل – فقد زحزح عن النار، وأحرز– أو أحذر– نفسه يومئذ من النار}[1].

1/– تخريج الحديث:

أخرج هذا الحديث من رواية أبان العطار أيضا كل من: الطحاوي في مشكل الآثار[2]، وأبو نعيم الأصبهاني في مستخرجه[3]، وفي تاريخ أصبهان[4]، وفي الطب النبوي[5]، وابن منده في التوحيد[6]، كلهم من طريق هدبة بن خالد القيسي عن أبان بن يزيد العطار عن يحيى بن أبي كثير به، ومحمد

1) مسند أبي يعلى، أبو يعلى الموصلي (المتوفى: 307هـ)، تحق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث – دمشق، ط1، 1404هـ-1984م، مسند أنس بن مالك، ج8، ص64.

2) شرح مشكل الآثار، للطحاوي (المتوفى:321هـ)، تحق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة،ط1، 1415هـ-1494م، باب بيان ما أشكل مما روي عنه عليه السلام أن ابن آدم خلق على ثلاث مائة وستين مفصلا ...، ج1،ص92.

3) المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، أبو نعيم الأصبهاني (المتوفى: 430هـ)، تحق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية-بيروت–لبنان، ط1، 1417هـ-1996م،كتاب: الجنائز، باب: الصدقة ووجوبها، ج3، ص87.

4) تاريخ أصبهان، أبو نعيم الأصبهاني (المتوفى: 430هـ)، تحق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1410هـ-1990م، ج1، ص130.

5) الطب النبوي، أبو نعيم الأصبهاني، تحق: مصطفى خضر دونمز التركي، دار ابن حزم، ط1، 2006م، فصول في المقالة الثانية في معرفة تركيب البدن والصحة، باب: فصول تركيب البدن وتشريح الأعضاء، ج1،ص211.

6) التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد، لابن منده العبدي (المتوفى: 395هـ)، تحق: د. علي بن محمد ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، دار العلوم والحكم، سوريا، ط1، 1423هـ-2002م، ذكر آية تدل على وحدانية الخالق وأنه ناقل أحوال النطفة إلى العلقة وإلى المضغة إلى العظام إلى إنشائه بشرا سويا، ج1، ص235.

المروزي في تعظيم قد الصلاة[1]، والخطيب في المتفق والمفترق[2]، من طريق ابو سلمة موسى بن إسماعيل عن أبان عن يحيى به.

- وأخرج الحديث كذلك: مسلم في صحيحه[3]؛ من رواية علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير به.

ومعمر ابن راشد في جامعه[4]؛ من روايته عن يحيى بن أبي كثير عن رجل عن عائشة رضي الله عنها.

2/- دراسة الحديث:

أختلف عن يحيى بن أبي كثير وهو مدار هذا الحديث، فرواه أبان العطار، وعلي بن المبارك بسند متصل، أما أبان: قال المزي في التهذيب نقلا عن الإمام احمد: "ثبت في كل المشايخ، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين،: ثقة، كان يحيى بن سعيد يروي عنه، وكان أحب إليه من همام"[5].

وعلي بن المبارك ذكره بن حبان في الثقات[6] وقال: "كان متقنا ضابطا"، وذكر ابن حجر في تهذيب التهذيب[7] أقوال الأئمة في توثيقه.

وخالفهم معمر بن راشد وهو أيضا من الثقات حافظ مشهور كما نقل المزي[8] ، لكنه دونهما، فرواه عن رجل.

3/- الخلاصة:

وعليه فان الحديث فيه مخالفة معمر للثقات، وشذوذه مع إبهامه في السند.

---

1) تعظيم قدر الصلاة، لمحمد بن نصر بن الحجاج المروزي (المتوفى: 294هـ)، تحف: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط1، 1406هـ، باب في شرح حديث: {الدين النصيحة}، ج2، ص820.

2) المتفق والمفترق، للخطيب البغدادي، تحق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1417هـ-1997م، باب: حرف العين، ج3، ص1435.

3) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، كتاب: الزكاة، باب: بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف ،ج2، ص698.

4) الجامع، لمعمر بن راشد (المتوفى: 153هـ)، تحق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، ط2، 1403هـ، باب: الطهور، ج11، ص37.

5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، ج2، ص25.

6) الثقات، لابن حبان البُستي، ج7، ص213.

7) تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ج7، ص376.

8) المرجع نفسه، ج28، ص307الى311.

- **الحديث الثاني:**

قال الترمذي في العلل الكبير: "حدثنا عمرو بن علي ، حدثنا يحي بن كثير العنبري ، حدثنا علي بن المبارك ، قال: حدثني يحي بن أبي كثير ، قال: حدثني حية بن حابس التميمي ، قال: حدثني أبي أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: {لا شيء في الهام ، والعين حق ، وأصدق الطيرة الفأل}. سألت محمدا[1] عن هذا الحديث فقال: روى علي بن المبارك وحرب بن شداد ، عن يحي بن أبي كثير، عن حية بن حابس التميمي، عن أبيه قال: سمعت رسول الله ﷺ.

وروى شيبان، هذا الحديث عن يحي بن أبي كثير ، عن حية بن حابس ، عن أبيه ، عن أبي هريرة. قال: قلت له: كيف علي بن المبارك؟ قال: صاحب كتاب ، وشيبان صاحب كتاب ، ولم أر محمدا يقضي في هذا الحديث بشيء. قال أبو عيسى: وكأن حديث علي بن المبارك أشبه لما وافقه حرب بن شداد"[2].

وقال ابن أبي حاتم: "وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه علي بن المبارك، عن يحي بن أبي كثير، عن حية بن حابس، عن أبيه: أنه سمع النبي ﷺ يقول: {لا شيء في الهام، والعين حق، وأصدق الطير الفأل}. قال أبو محمد: ورواه شيبان، عن يحي بن أبي كثير، عن ابن حية، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؟. فقالا: روى هذا الحديث حرب بن شداد،عن يحي، عن حية بن حابس النميري: أن أباه حدثه عن النبي ﷺ. قال أبي: الصحيح: يحي، عن حية بن حابس، عن أبيه، عن النبي ﷺ .

وقال أبو زرعة: أشبه عندي: يحي، عن حية بن حابس، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ لأن أبان قد رواه فقال: يحي، عن رجل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ "[3] .

---

1) أي محمد بن إسماعيل البخاري الإمام العلم صاحب (الصحيح) اصح كتاب بعد كتاب الله.

2) علل الترمذي الكبير، للترمذي، تحق: صبحي السامرائي ، أبو المعاطي النوري ، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية – بيروت، ط1، 1409هـ، أبواب السير، باب: ما جاء في الطيرة، ص266.

3) العلل لابن أبي حاتم، لعبد الرحمن ابن أبي حاتم، ج5، ص659-662.

1/- تخريج الحديث:

أخرج الحديث من رواية علي بن المبارك كل من: الترمذي في سننه[1]، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني[2]، وابن الأثير في أسد الغابة[3]، من طريق يحي بن كثير العنبري عن علي بن المبارك عن يحي ابن أبي كثير به، وابن سعد في الطبقات[4]، والبخاري في الأدب المفرد[5]، والتاريخ الكبير[6]، واحمد في المسند[7]، من طريق ابو عامر عبد الملك بن عمرو عن علي بن المبارك عن يحي به.

- وأما رواية حرب بن شداد أخرجها: الإمام احمد في المسند[8]، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني[9]، وأبو يعلى الموصلي في مسنده[10]، وابن الأثير في أسد الغابة[11]، كلهم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن حرب بن شداد عن يحي بن أبي كثير به. إلا ابن الأثير اسقط حابس من الإسناد.

- وأما رواية شيبان النحوي فانه زاد فيها أبي هريرة ﷺ، وممن أخرجها: الترمذي في السنن[12]، عن شيبان عن ابن أبي كثير به، واحمد في المسند أيضا[13]، من طريق حسن بن محمد وحسن بن موسى

---

1) سنن الترمذي، للترمذي، تحق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي– بيروت، 1419هـ-1998م، أبواب الطب، باب: ما جاء أن العين حق والغسل لها، ج3، 465.

2) الآحاد والمثاني، أبو بكر بن أبي عاصم (المتوفى: 287هـ)، تحق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية – الرياض، ط1، 1411هـ-1991م، ج2 ، ص389.

3) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير (المتوفى: 630هـ)، تحق: علي محمد معوض- عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ-1994م، باب: الحاء والألف، ج1، ص583.

4) الطبقات الكبرى، لابن سعد، ج7، ص66.

5) الأدب المفرد، للبخاري، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط3، 1409هـ-1989م، باب: الفأل، ص315.

6) التاريخ الكبير، للبخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، باب: الحاء، ج3، ص107.

7) المسند، للإمام أحمد بن حنبل، مسند المدنيين، ج27، ص181.

8) المصدر نفسه، مسند البصريين، ج34، ص280.

9) الآحاد والمثاني، أبو بكر بن أبي عاصم، ج2 ، ص390.

10) مسند أبي يعلى، أبو يعلى الموصلي (المتوفى: 307هـ)، تحق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث – دمشق، ط1، 1404هـ- 1984م، ج3، ص155.

11) أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، باب: الحاء والألف، ج1، ص583.

12) سنن الترمذي، للترمذي، أبواب الطب، باب: ما جاء أن العين حق والغسل لها، ج3، 465.

13) المسند، للإمام أحمد بن حنبل، مسند البصريين، ج34، ص281.

كلاهما عن شيبان عن يحي به، والبخاري في التاريخ الكبير[1]، من طريق سعد بن حفص عن شيبان عن يحي به.

- وأما رواية أبان العطار فأخرجها: البخاري في التاريخ الكبير[2].

- وروى عن يحي بن أبي كثير أيضا: الأوزاعي كما اخرج ابن منده في معرفة الصحابة[3]، من طريق العباس بن الوليد بن مزيد عن أبيه عن الأوزاعي عن يحي بن أبي كثير به، إلا انه قال: "عن حيوة بن حابس، أو عائش شك العباس" عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ.

2/- دراسة الحديث:

مدار هذا الحديث عن يحي بن أبي كثير، رواه عنه كل من: الأوزاعي، وعلي بن المبارك، وأبان، وحرب بن شداد، وشيبان، وكلهم ثقات؛ أما علي وأبان فقد سبق ذكر حالهما، ص56، وأما الأوزاعي فمشهور انه من الثقات قال ابن حجر: "ثقة جليل"[4]، وأما حرب بن شداد قال الذهبي: "الإمام الثقة الحافظ...وثقه احمد بن حنبل وغيره"[5]، وأما شيبان فقال عنه الذهبي كما في السير: "الإمام الحافظ الثقة"[6]. واختلفوا في هذا الحديث، فروى علي وحرب عن يحي عن حية عن أبيه عن النبي ﷺ ، إلا ابن الأثير في روايته عن حرب اسقط حابس ورواه عن حية عن النبي ﷺ مباشرة.

وأما الأوزاعي وأبان وشيبان فقد خالفوا علي وحرب واختلفوا في ما بينهم؛ فشيبان والأوزاعي زادوا في الإسناد أبي هريرة ﷺ – إلا أن الثاني ذكر عن حيوة بن حابس أو عائش–، وأما أبان فأبهم في الإسناد واسقط منه كما ذكر البخاري في التاريخ؛ عن يحي بن أبي كثير عن رجل عن أبي هريرة ﷺ.

وبذلك تكون روايتهم مضطربة في الإسناد.

3/- الخلاصة:

1) التاريخ الكبير، للبخاري، باب: الحاء، ج3، ص107.
2) المصدر نفسه نفس الصفحة
3) معرفة الصحابة، لابن منده العبدي (المتوفى: 395هـ)، تحق: الأستاذ الدكتور: عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، ط1، 1426هـ-2005م، باب: الحاء، ص425.
4) تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ص347.
5) سير أعلام النبلاء ، للذهبي ، ج7 ، ص194.
6) المصدر نفسه، ج7، ص406.

هذا الحديث اختلف فيه الرواة فيما بينهم عن ابن أبي كثير، مع اضطرابهم في الإسناد، واصح ما فيه رواية علي وحرب كما ذكر الترمذي وابن أبي حاتم فيما تقدم.

- **الحديث الثالث:**

سئل الدارقطني عن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ قال رسول الله ﷺ : {الخمر من هاتين الشجرتين: العنبة والنخلة}. فقال: يرويه يحي بن أبي كثير واختلف عنه؛ فرواه مؤمل بن إسماعيل، عن هشام الدستوائي، عن يحي بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

وكذلك قيل: عن أيوب بن عتبة، عن يحي وكلاهما وهم.

والصحيح عن يحي بن أبي كثير، عن أبي كثير الغبري، عن أبي هريرة[1].

1/- تخريج الحديث:

أما رواية مؤمل بن إسماعيل، ورواية أيوب بن عتبة التي ذكرها الدارقطني لم أقف عليها إلا عنده.

وللحديث روايات أخرى منها:

- رواية عمر بن عبد الله بن أبي خثعم عن يحي بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ: أخرجها البزار في المسند[2] خلافاً لرواية يحي ابن أبي كثير عن ابن كثير الغبري عن أبي هريرة ﷺ.

- رواية هشام الدستوائي: أخرجها احمد في المسند[3]، والطحاوي في شرح معاني الآثار[4]، وأبي عوانة في المستخرج[5]، كلهم من طريق الضحاك بن مخلد عن هشام عن يحي عن أبي كثير عن أبي هريرة ﷺ.

---

1) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني، ج9، ص273.

2) مسند البزار (البحر الزخار)، لأحمد بن عمرو البزار (المتوفى: 292هـ)، مسند أبي حمزة أنس بن مالك، ج15، ص215.

3) المسند، للإمام أحمد بن حنبل، مسند أبي هريرة ﷺ، ج16، ص415.

4) شرح معاني الآثار، للطحاوي، تحق: محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، ط1، 1414هـ-1994م، كتاب: الأشربة، باب: الخمر المحرمة: ما هي؟، ج4، ص211.

5) مستخرج أبي عوانة، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق (المتوفى: 316هـ)، كتاب: الحدود، باب: بيان الخبر المبين أن الخمر هي من التمر، والعنب، ج5، ص95.

- رواية حجاج الصواف: أخرجها مسلم في صحيحه[1]، والنسائي في السنن الكبرى[2] والصغرى[3]، من طريق إسماعيل بن إبراهيم عن حجاج عن يحيى كإسناد هشام.

- رواية معمر ابن راشد: أخرجها عبد الرزاق في المصنف[4]، ومن طريقه احمد في المسند[5]، وكتاب الأشربة[6]، وأبي عوانة في المستخرج[7]، كلهم عن معمر عن يحيى مثل إسناد هشام.

- رواية أبان العطار: أخرجها أبي داود في السنن[8]، واحمد في المسند[9].

2/- دراسة الحديث:

مدار هذا الحديث على يحيى، رواه عنه أصحابه واختلفوا عنه، فرواه جماعة عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ، منهم؛ عمر بن عبد الله بن أبي خثعم -وهو ضعيف كما ذكره ابن حجر في التقريب[10]، وأيوب ابن عتبة -كما ذكر الدارقطني روايته بصيغة التمريض- وهو ضعيف أيضا وخاصة في يحيى بن أبي كثير، كما ذكر المزي في التهذيب[11]، ونقل تضعيفه عن غير واحد، ورواه

---

1) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري،كتاب: الأشربة، باب: بيان أن جميع ما ينبذ مما يتخذ من النخل والعنب يسمى خمرا، ج3، ص1573.

2) السنن الكبرى، للنسائي (المتوفى: 303هـ)، تحق: حسن عبد المنعم شلبي، بإشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1421هـ-2001م، ج5، ص72.

3) السنن الصغرى للنسائي، تحق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط2، 1406هـ-1986م، كتاب: الأشربة، باب: تأويل قول الله تعالى: {ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا} [النحل: 67]، ج8، ص294.

4) المصنف، لعبد الرزاق الصنعاني (المتوفى: 211هـ)، تحق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي- الهند، المكتب الإسلامي- بيروت، ط2، 1403هـ، كتاب: الأشربة، باب: أسماء الخمر، ج9، ص234.

5) المسند، للإمام أحمد بن حنبل، مسند أبي هريرة ﷺ، ج13، ص175.

6) الأشربة، للإمام أحمد بن حنبل،تحق:صبحي السامرائي،عالم الكتب، ط2، 1405هـ-1985م،ص58.

7) مستخرج أبي عوانة، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق (المتوفى: 316هـ)، كتاب: الحدود، باب: بيان الخبر المبين أن الخمر هي من التمر، والعنب، ج5، ص96.

8) سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني (المتوفى: 275هـ)، تحق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، كتاب: الأشربة، باب: الخمر مما هو، ج3، ص327.

9) المسند، للإمام أحمد بن حنبل، مسند أبي هريرة ﷺ، ج15، ص169.

10) تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ص414.

11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، ج3، ص 485 إلى487.

أيضا هشام الدستوائي كما ذكر الدارقطني أيضا من رواية مؤمل بن إسماعيل، وهو كثير الخطأ ومنكر الحديث –أي مؤمل–كما قال ابو حاتم، والبخاري كما نقل صاحب التهذيب[1]، و أما هشام فمن الثقات الحفاظ من كبار أصحاب يحيى، نقل ابن رجب توثيقه عن الأئمة في شرح العلل[2]، وكذلك المزي في التهذيب[3].

وروى الحديث جماعة أخرى عن يحيى بن أبي كثير عن أبي كثير الغبري يزيد بن عبد الرحمن السحيمي عن أبي هريرة ﷺ منهم؛ حجاج الصواف، كما عند مسلم وهو ثقة قاله ابو حاتم كما في التهذيب[4]، ورواه كذلك معمر بن راشد وقد سبق توثيقه، ص، عن الأئمة، ورواه أيضا أبان العطار وهشام الدستوائي –من رواية الضحاك بن مخلد– وهما من أصحاب يحيى وقد تقدم توثيقهما. وأما الضحاك فهو ابو عاصم النبيل البصري ثقة حافظ كما في التهذيب[5].

3/– الخلاصة:

أختلف في هذا الحديث بين جماعتين من أصحاب يحيى بن أبي كثير وهو كما قال الدارقطني إنما عن يحيى عن أبي كثير الغبري عن أبي هريرة ﷺ.

1) المرجع نفسه، ج29، ص178.
2) شرح العلل ، لابن رجب الحنبلي، ج2، ص679
3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، ج30، ص218الى221.
4) المرجع نفسه، ج5، ص443-444.
5) المرجع نفسه، ج13، ص285الى287.

- **المطلب الثالث : أحاديث معلة بالاضطراب**

ومن الأمثلة:

- **الحديث الأول:**

أخرج ابن عدي في الكامل قال: حدثنا بنان بن أحمد القطان، حدثنا عثمان بن أبي شيبة (ح) وحدثنا عبد الله بن محمد بن نصر الرملي واليسع بن أحمد بن اليسع بدمياط، قالا: حدثنا مؤمل بن يهاب وقال اليسع إهاب، قالا: حدثنا زيد بن حباب، حدثنا عمر بن عبد الله بن أبي خثعم اليمامي أخبرني يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة أن رجلا قال يا رسول الله أقصر الصلاة في سفري؟ قال: {نعم إن الله يحب أن يؤخذ برخصه كما يحب أن يؤخذ بفرائضه، قالوا يا رسول الله فما الطهور على الخفين قال للمقيم يوم وليلة وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ثم قال عليكم من العمل ما تطيقون فإن الله لا يمل حتى تملوا}[1].

1/– تخريج الحديث:

أخرج هذا الحديث من رواية عمر بن عبد الله بن أبي خثعم: الطبري في تهذيب الآثار مسند عمر ﷺ[2]، ذكر فيه الجزء الاول في الحديث فقط.

وأما الجزء الثاني (فما الطهور على الخفين؟)، فقد أخرجه ابن ماجه في سننه[3]، من رواية عمر بن عبد الله.

2/– دراسة الحديث:

تفرد بهذا الحديث ابن أبي خثعم عن يحيى بن أبي كثير كما ذكر الدارقطني[4]، وهو مما لا يحتمل تفرده لكونه ضعيفاً قال أبو زرعة، عندما سأله البرذعي في قوله: قلت: عمر بن عبد الله بن

---

1) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني، ج6، ص27.

2) تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، محمد بن جرير (مسند عمر ﷺ)، أبو جعفر الطبري (، تحق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني – القاهرة، ج1، ص235.

3) سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجة (المتوفى: 273هـ)، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي، كتاب: الطهارة وسننها، باب: ما جاء في التوقيت في المسح للمقيم والمسافر، ج1، ص183.

4) أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني، لأبي الفضل محمد بن طاهر ، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: 507هـ)، تحق: محمود محمد محمود حسن نصار – السيد يوسف، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1419هـ-1998م، ج5، ص327.

أبي خثعم؟ قال: "واهي الحديث، حدث عن يحي بن أبي كثير ثلاثة أحاديث، لو كانت في خمسمائة حديث لأفسدتها"[1].

وقال البخاري كما نقل المزي في التهذيب: "قال الترمذي عن البخاري: ضعيف الحديث، ذاهب. وضعفه جدا"[2].

وقد جمع في هذا الحديث عدة متون مختلفة وهي:

- حديث قصر الصلاة للمسافر:

وفيه طرق كثيرة مها ما أخرجه ابن حبان في صحيحه من رواية معمر عن يحي بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر بن عبد الله ﷺ قال: {أقام النبي صلى الله عليه وسلم بتبوك عشرين يوما يقصر الصلاة}[3].

- منها أيضا حديث الأخذ بالرخص:

كما أخرجه ابن خزيمة[4]، وابن حبان[5] في صحيحيهما من رواية، نافع عن بن عمر ﷺ، عن رسول الله ﷺ قال: {إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته}.

- حديث المسح على الخفين:

وفيه عدة روايات منها ما أخرجه الإمام احمد في المسند[6]، من حديث شريح بن هانئ، أنه سأل عائشة عن المسح على الخفين، فقالت: سل عن ذلك عليا، فإنه كان يغزو مع رسول الله ﷺ، فسأله فقال: {للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن، وللمقيم يوم وليلة}.

1) أبو زرعة وجهوده في السنة النبوية، الضعفاء: لأبي زرعة الرازي، ج2، ص543.

2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي،ج21، ص408.

3) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ابن حبان البستي، ج6، ص459.

4) صحيح ابن خزيمة، أبو بكر بن خزيمة، ج2، ص73.

5) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ابن حبان البستي، باب: المسافر، ذكر الخبر الدال على أن المسافر له القصر في السفر، ج6، ص451.

6) المسند، للإمام أحمد، مسند علي بن أبي طالب ﷺ، ج2، ص145، 271، 343، 347.

- ومن المتون في هذا الحديث أيضا حديث العمل قدر الطاقة:

كما اخرج في ذلك الإمامين احمد في المسند[1]، من رواية هشام الدستوائي والأوزاعي كلاهم عن يحي بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها حدثته، أن رسول الله ﷺ قال: {خذوا من العمل ما تطيقون، فإن الله عز وجل لا يمل حتى تملوا }.

3/– الخلاصة:

هذه الرواية معلة بضعف عمر بن عبد الله بن أبي خثعم، واضطرابه في متن الحديث.

- **الحديث الثاني:**

أخرج ابو نعيم في معرفة الصحابة: حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن، ثنا أحمد بن الجعد، ثنا علي بن المديني، ثنا جرير، عن محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم، عن يحي بن عبد الله بن زرارة، عن أم هشام بنت حارثة بن النعمان، قالت: {قرأت: ﴿ قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ ﴾ [ق: 01]، من فيّ رسول الله ﷺ، كان يقرأ بها يوم الجمعة على المنبر إذا خطب}.

.....وروي من حديث يحي بن أبي كثير، عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة، عن ابنه حارثة بن النعمان[2].

1/– تخريج الحديث:

روي هذا الحديث من عدة طرق عن يحي بن أبي كثير منها:

– رواية شيبان النحوي : أخرجه ابن المنذر في الأوسط[3]، من طريق أبي نعيم.

– كذلك رواية علي بن المبارك: أخرجها الطبراني في المعجم الكبير[4]،وابن ماجه فيما نقله السبكي في معجم الشيوخ[5].

---

1) المصدر السابق، مسند عائشة رضي الله عنها، ج41، ص87، و ج43، ص189.

2) معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني (المتوفى: 430هـ)، تحق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض ط1، 1419هـ-1998م، ج6، ص3574.

3) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لابن المنذر النيسابوري (المتوفى: 319هـ)، كتاب: صفة الصلاة، باب: ذكر قدر القراءة في خطبة يوم الجمعة، ج4، ص64.

4) المعجم الكبير، للطبراني، تحق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط2، ويشمل أجزاء، تحق: الشيخ حمدي السلفي، دار الصميعي- الرياض، ط1، 1415هـ-1994م، ج25، ص141.

5) معجم الشيوخ، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: 771هـ)، تحق: الدكتور بشار عواد – رائد يوسف العنبكي – مصطفى إسماعيل الأعظمي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2004م، ج1، ص242.

- كذلك من رواية الأوزاعي: أخرجها الرامهرمزي في المحدث الفاصل[1]، والطبراني في المعجم الكبير[2]، والمستغفري في فضائل القران[3]، إلا أن الأخيرين روياه بإسناد للاواعي، عن يحي بن أبي كثير، عن بنت الحارث بن نعمان مباشرة واسقط محمد بن عبد الرحمن.

2/- دراسة الحديث:

مدار هذا الحديث عن يحي بن أبي كثير، رواه عنه كل من علي بن المبارك، -وقد سبق توثيقه ص56- وشيبان، وهو من -الثقات كما تقدم في ص58- بإسناد: (يحي عن محمد بن عبد الرحمن عن أم هشام بنت الحارث رضي الله عنها)، ووافقهم الأوزاعي -وهو أيضا من الأئمة الثقات الإجلاء كم سبق ص58- مرة، وخالفهم مرة أخرى فاسقط محمد بن عبد الرحمن ورواه مباشرة عن يحي عن أم هشام رضي الله عنها، وهذا وهم لان يحي لم يروي عن الصحابة ﷺ.

3/- الخلاصة:

هذا الحديث معل باضطراب الأوزاعي في إسناده.

- **الحديث الثالث:**

أخرج ابن عدي في الكامل قال: "حدثنا عبيد الله بن جعفر بن أعين، حدثنا إسحاق بن أبي إسرائيل، حدثنا عبد الله بن يحي بن أبي كثير وكان من خيار الناس وأهل الورع والدين ما رأيت باليمامة خيرا منه، عن أبيه عن رجل من الأنصار، أن رسول الله ﷺ {نهى عن أكل أذني القلب[4]}.
- حدثنا محمد بن أحمد بن بخيت، حدثنا إبراهيم بن جابر، حدثنا يحي بن إسحاق البجلي، حدثنا عبد الله بن يحي بن أبي كثير، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة {نهى رسول الله ﷺ عن أكل أذني القلب}"[5].

1) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي، ص199.
2) المعجم الكبير، للطبراني، ج25، ص141.
3) فضائل القرآن، لأبي العباس جعفر بن محمد المستغفري النسفي (المتوفى: 432هـ)، تحق: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، ط1، 2008م، باب: ما جاء في سورة "ق"، ج2، ص620.
4) أي أجزاء القلب، أو الفص الأيمن والأيسر لقلب الذبيحة.
5) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني، ج5، ص359-360.

1/– تخريج الحديث:

أخرج الحديث من رواية عبد الله بن يحيى بن أبي كثير: أبو داود في المراسيل[1]، وإسناده عن يحيى عن رجل من الأنصار.

2/– دراسة الحديث:

الحديث من رواية عبد الله تفرد به عن أبيه يحيى بن أبي كثير، وعبد الله من الثقات، قال عنه الإمام أحمد بن حنبل[2]: ثقة، لا بأس به، وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"[3]، إلا أن هذا الحديث ضعيف لأنه مرسل ولذلك أخرجه أبو داود في المراسيل، وأما إمكانية الجمع بين الروايتين اللتين ذكرهما ابن عدي فلا تصلح، لأن المجهول في الرواية الأولى أنصاري، وأبو هريرة وأبو سلمة رضي الله عنهما،في الرواية الثانية ليسا أنصاريان، ولذلك فان هذا الحديث اضطرب إسناده.

وقد أنكره ابن عدي كما قال: "ولا أعرف في هذه الأحاديث شيئا أنكره إلا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل أذني القلب"[4].

3/– الخلاصة:

الحديث معل بالاضطراب والإرسال والإبهام مع كون راويه ثقة.

---

1) المراسيل، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1408هـ، كتاب: الطهارة، باب: ما جاء في الأطعمة، ص326.

2) الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن ابن أبي حاتم،ص5، ص203.

3) الثقات، لابن حبان البُستي، ج8، ص334.

4) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني، ص5، ص361.

الخاتمة

الحمد لله المحمود بكل لسان، المعبود في كل زمان، الذي لا يخلو من علمه مكان، ولا يشغله شأن عن شان، جل عن الأشباه والأنداد، وتنزه عن الصاحبة والأولاد، ونفذ حكمه في جميع العباد، وأصلي وأسلم على خير مبعوث للعباد، نبينا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فأحمد الله الذي وفقني لإتمام البحث، وبعد هذا الجهد المتواضع أتمنى أن أكون موفقا في سردي للعناصر السابقة سردا لا ملل فيه ولا تقصير موضحاً وسهل الاطلاع لمن أراد ذلك.

- **وبعد الانتهاء والنظر فيما دوّن اتضحت لي عدة نتائج وهي كالآتي:**

- استعمال المحدثين لهذا المصطلح (مدار الإسناد) بتعبيرات أخرى منها: (هذا الحديث لا يعرف إلا لفلان)، أو (معروف بفلان) أو بعكس ذلك (كفلان يعرف بهذا الحديث) أو (الحديث له) أو (يرجع الحديث إليه)، مما يدل على اهتمامهم بموضوعه خاصة في تعليل الأحاديث.
- استخلاص طريقة بسيطة في تعيين المدار للتسهيل على المبتدأ في دراسة الأسانيد
- اهتمام المحدثين والأئمة النقاد بمن تدور عليهم اغلب الأسانيد، والتأصيل له من خلال أقوالهم المختلفة في ذلك.
- علاقة المدار بعلم العلل وذلك باعتباره من طرق الكشف عن العلة من خلال معرفة التفرد والاختلاف عليه.
- أثر تعيين المدار في التعليل كذلك من خلال تفاوت الرواة وأسباب وصور اختلافهم في الوقوف على أصح الطرق في الرواية أو الترجيح بينها.
- من النتائج أيضا معرفة أنموذج في ذلك وهو الإمام الحافظ الثقة يحي بن أبي كثير مع أمثلة حديثية له، وانه فعلا ممن تدور عليه كثير من الأحاديث لكثرته في الرواية وقربه من القرون المفضلة.

- **ومن فوائد هذا الموضوع ومعرفته:**
  - التأكد من سلامة الإسناد إلى الراوي عن المدار وأنه ثابت عنه أم لا.
  - الوقوف على اللفظ الصحيح للحديث وذلك بتتبع ألفاظه عند الرواة عن المدار.
  - إتباع منهج المحدثين في تعليلهم للأخبار من خلال المناهج التي سطروها.
  - معرفة مدارات الحديث تسهل على الطالب عملية حفظ متون الأحاديث بأسانيدها الصحيحة والضعيفة، مع حفظ الخطأ بادلته للمعلولة منها.
  - رفع الجهالة عن الراوي (مدار الحديث) إن كان مجهولًا وذلك بتتبع الرواة عنه وأقوالهم في بيان حاله إن وجدت وكذا القرائن الدالة على ذلك.
- **ومن أهم التوصيات في هذه الخاتمة:**
  - أوصي لمن كانت له مكنة وفهم حسن بالاهتمام بعلم العلل بشكل عام –خاصة في هذا الزمن–، وبخطوات دارسة الأسانيد بشكل خاص، لما في ذلك من التسهيل على الباحث في الوصول إلى نتيجة الحكم على الحديث.
  - الجمع والتعريف أكثر بمن تدور عليهم غالب الأسانيد، للتسهيل على حفظ الحديثه ومن روى عنه، وحتى الروايات المعلّة عنه إن أمكن.
  - كذلك أوصي لمن كان له الأمر بتكثيف المقاييس التي تُعنى بدارسة أسانيد الحديث وخطواتها وخاصة من الجانب التطبيقي لما له من أهمية في ممارسةٍ لأقوال الأمة النقاد وتطبيقاتهم في اكتشاف علل الروايات.

وأخيرا هذا أهم ما جاء في الموضوع فما كان فيه من صواب فمن الله وحده، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان.

فاسأل الله العلي القدير أن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا وبما قدمنا في هذا البحث، وأن يهدينا إلى سواء السبيل بإتباع سنة خاتم الأنبياء وسيد المرسلين، نبينا محمد ﷺ والتمسك بها والثبات عليها، كما نسأله سبحانه المغفرة وحسن الختام في الدنيا وخير الجزاء والرضوان في الآخرة إنه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس الأحاديث:

الأحاديث	الصفحة
{إذا أكل أحدكم، فليأكل بيمينه، وإذا شرب فليشرب بيمينه...}	31
{إذا كانت منية أحدكم بأرض قيضت له الحاجة، فيعمد إليها.....}	5
{السفر قطعة من العذاب...}	32
{العرجاء البين ضلعها والعوراء البين عورها...}	4
{إن أهل البيت ليقل طُعْمُهُمْ، فتستنير بيوتهم}	53
{خلق ابن آدم على ثلاث مائة وستين مفصلا.....}	57
{لا شيء في الهام ، والعين حق ، وأصدق الطيرة الفأل}	59
{لا يقبل الله تبارك وتعالى صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول}	52
{ما توضأ من لم يذكر اسم الله عليه، وما صلى من لم يتوضأ }	55
{ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله}	39
{الخمر من هاتين الشجرتين: العنبة والنخلة}	62
{قرأت: ﴿ قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ ۝١ ﴾ من فيّ رسول الله ﷺ، كان يقرأ بها...}	67
{نعم إن الله يحب أن يؤخذ برخصه كما يحب أن يؤخذ بفرائضه...}	65
{نهى رسول الله ﷺ عن أكل أذني القلب}	68

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

قائمة المصادر والمراجع

1- أبو زرعة وجهوده في السنة النبوية، الضعفاء: لأبي زرعة الرازي(المتوفى: 264هـ)، الرسالة العلمية:لسعدي بن مهدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1402هـ-1982م.

2- أدب الإملاء والاستمراء، للسمعاني (المتوفى: 562هـ)، تحق: ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1401هـ-1981م.

3- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير (المتوفى: 630هـ)، تحق: علي محمد معوض- عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ-1994م.

4- أصول التخريج ودراسة الأسانيد، د.محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض، ط3، 1417هـ-1996م.

5- إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، لابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، تحق محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية.

6- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لعلاء الدين مغلطاي (المتوفى: 762هـ)، تحق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد- أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 1422هـ-2001م.

7- الآحاد والمثاني، أبو بكر بن أبي عاصم (المتوفى: 287هـ)، تحق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية – الرياض، ط1، 1411هـ-1991م.

8- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ابن حبان البستي (المتوفى: 354هـ)، ترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: 739هـ)، تحق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1408هـ-1988م.

9- الأدب المفرد، للبخاري (المتوفى: 256هـ)، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط3، 1409هـ-1989م.

10- الأربعون لابن المقرئ، أبو بكر بن المقرئ (المتوفى: 381هـ)، تحق: محمد زياد عمر تكلة، مكتبة العبيكان، السعودية، ط1 ، 1421 هـ-2001م.

11- الاستذكار، لابن عبد البر (المتوفى : 463هـ)، تحق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1 ،1421هـ- 2000م.

12- الأشباه والنظائر ، للسيوطي (المتوفى: 911هـ) ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1411هـ - 1990م.
13- الأشربة، للإمام أحمد بن حنبل (المتوفى: 241هـ)، تحق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، ط2، 1405هـ-1985م.
14- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لابن المنذر النيسابوري (المتوفى: 319هـ)، تحق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة-الرياض-السعودية، ط1، 1405هـ-1985م.
15- التاريخ الأوسط، محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى : 256هـ)، تحق: محمود إبراهيم زايد ، دار الوعي - مكتبة دار التراث - حلب – القاهرة، ط1، 1397هـ – 1977م.
16- التاريخ الكبير، للبخاري (المتوفى: 256هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.
17- التحقيق في أحاديث الخلاف، لابن الجوزي (المتوفى : 597هـ)، تحق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1 ، 1415هـ.
18- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد الباجي الأندلسي (المتوفى: 474هـ)، تحق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض، ط1، 1406هـ– 1986م.
19- التفرد في رواية الحديث، لعبد الجواد حمام ، دار النوادر، ط1، 1429هـ-2008م.
20- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، للنووي (المتوفى: 676هـ)، تحق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي- بيروت، ط1، 1405هـ-1985م.
21- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، لابن عبد البر (المتوفى: 463هـ)، تحق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، 1387هـ.
22- التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد، لابن منده العبدي (المتوفى: 395هـ)، تحق: د. علي بن محمد ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، دار العلوم والحكم، سوريا، ط1، 1423هـ-2002م.
23- التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، للسخاوي (المتوفى : 902هـ)، مكتبة أضواء السلف، ط1، 1418هـ- 1997م.
24- الثقات، لابن حبان البُستي (المتوفى: 354هـ)، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط1، 1393هـ-1973م.
25- الجامع في العلل والفوائد، لماهر ياسين الفحل (بتصرف)، دار ابن الجوزي، ط1، 1431هـ-2010م.
26- الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، رواية: المروذي وغيره، للإمام أحمد (المتوفى: 241هـ)، تحق: الدكتور وصى الله بن محمد عباس، الدار السلفية، بومباى – الهند، ط1، 1408هـ-1988م.
27- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (المتوفى : 463هـ)، تحق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض.

28- الجامع، لمعمر بن راشد (المتوفى: 153هـ)، تحق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، ط2، 1403هـ.

29- الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن- الهند، ودار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 1271 هـ-1952 م.

30- الجوع، أبو بكر ابن أبي الدنيا (المتوفى: 281هـ)، تحق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت لبنان، ط1، 1417هـ-1997م.

31- الرسالة، للشافعي (المتوفى: 204هـ)، تحق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، ط1، 1358هـ/1940م.

32- السنن الصغرى للنسائي (المتوفى: 303هـ)، تحق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط2، 1406هـ-1986م.

33- السنن الكبرى، البيهقي (المتوفى : 458هـ)، تحق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط3، 1424 هـ - 2003 م.

34- السنن الكبرى، للنسائي (المتوفى: 303هـ)، تحق: حسن عبد المنعم شلبي، بإشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1421هـ-2001م.

35- الصحاح للجوهري (المتوفى: 393هـ)، تحق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1407هـ-1987م.

36- الضعفاء الكبير، أبو جعفر العقيلي(المتوفى: 322هـ)، تحق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية – بيروت، ط1، 1404هـ -1984م.

37- الطب النبوي، أبو نعيم الأصبهاني (المتوفى:430هـ)، تحق: مصطفى خضر دونمز التركي، دار ابن حزم، ط1، 2006م.

38- العلة وأجناسها عند المحدثين ، ابو سفيان مصطفى باحو، دار الضياء، ط1 ، 1426هـ-2005م.

39- العلل الصغير، للترمذي (المتوفى: 279هـ)، تحق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي– بيروت.

40- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني (المتوفى : 385هـ)، تحق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة – الرياض، ط1، 1405هـ- 1985م.

41- العلل لابن أبي حاتم، لعبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي (المتوفى: 327هـ)، تحق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د.سعد بن عبد الله الحميد و د.خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، ط1، 1427هـ-2006م.

42- العلل للإمام احمد العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن محمد بن حنبل (المتوفى: 241هـ)، تحق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض ط2، 1422 هـ-2001 م.

43- العلل ومعرفة الرجال،لأحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: 241هـ)، تحق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض ، ط2، 1422هـ-2001م.
44- العلل، لعلي بن المديني (المتوفى : 234هـ)، تحق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت ، ط2، 1980م.
45- الفروسية، لابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، تحق مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، دار الأندلس – السعودية – حائل، ط1، 1414هـ–1993م.
46- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي (المتوفى: 748هـ)، تحق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط1، 1413هـ-1992م.
47- الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي الجرجاني (المتوفى : 365هـ)، تحق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض و عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية – بيروت–لبنان، ط1، 1418هـ/1997م.
48- الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، تحق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية –المدينة المنورة.
49- المتفق والمفترق، للخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، تحق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1417هـ-1997م.
50- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: 360هـ)، تحق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر–بيروت، ط3، 1404هـ.
51- – المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص، لمحمد بن عبد الرحمن المخَلِّص (المتوفى: 393هـ)، تحق: نبيل سعد الدين جرار ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، ط1، 1429هـ-2008م.
52- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم (المتوفى : 405هـ)، تحق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1411 هـ- 1990م.
53- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، أبو نعيم الأصبهاني (المتوفى: 430هـ)، تحق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط1، 1417هـ-1996م.
54- المسند، للإمام احمد (المتوفى : 241هـ)، تحق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون إشراف د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421 هـ - 2001 م.
55- المصنف، لعبد الرزاق الصنعاني (المتوفى: 211هـ)، تحق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي- الهند، المكتب الإسلامي- بيروت، ط2، 1403هـ.
56- المعجم الأوسط، للطبراني (المتوفى: 360هـ)، تحق: طارق بن عوض الله بن محمد ، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة.

57- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، دار الدعوة.

58- المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان(المتوفى : 277هـ)، تحق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1401هـ-1981م.

59- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، بدر الدين ابن جماعة (المتوفى : 733هـ)، تحق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر – دمشق، ط2، 1406هـ.

60- الموطأ، للإمام مالك (المتوفى : 179هـ)، تحق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان – أبو ظبي – الإمارات، ط1، 1425 هـ - 2004 م.

61- الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي (المتوفى: 748هـ)، تحق: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط2، 1412هـ.

62- النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تحق ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

63- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، أبو زكريا يحي بن معين البغدادي (المتوفى: 233هـ)، تحق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، ط1، 1399هـ-1979م.

64- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ليحيى بن معين البغدادي (المتوفى: 233هـ)، تحق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- مكة المكرمة، ط1، 1399هـ-1979م.

65- تاريخ أصبهان، أبو نعيم الأصبهاني (المتوفى: 430هـ)، تحق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1410هـ-1990م.

66- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي (المتوفى: 748هـ)، تحق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي ، ط1، 2003 م.

67- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، تحق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي–بيروت، ط1، 1422هـ-2002 م.

68- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي (المتوفى : 911هـ)، تحق: أبو معاذ طارق بن عوض الله، دار العاصمة، ط1، 1424هـ-2003م.

69- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تحق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار – عمان، ط1، 1403هـ-1983م.

70- تعظيم قدر الصلاة، لمحمد بن نصر بن الحجاج المروزي (المتوفى: 294هـ)، تحف: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط1، 1406هـ.

71- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، للذهبي (المتوفى : 748هـ)، تحق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب، دار الوطن – الرياض، ط1، 1421هـ- 2000م.

72- تهذيب الآثار (الجزء المفقود)، أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ)، تحق علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، دار المأمون للتراث- دمشق - سوريا، ط1، 1416هـ-1995م.

73- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (المتوفى: 742هـ)، تحق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1400هـ-1980م.

74- توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح الجزائري ثم الدمشقيّ (المتوفى: 1338هـ)، تحق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، ط1، 1416هـ-1995م.

75- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصبهاني (المتوفى: 430هـ)، السعادة- بجوار محافظة مصر، 1394هـ - 1974م.

76- حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه، لمحمد بن إبراهيم الشيباني، مكتبة السداوي، ط1، 1407هـ-1987م.

77- رجال صحيح مسلم، أبو بكر ابن منجويَه (المتوفى: 428هـ)، تحق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ط1، 1407هـ.

78- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني (المتوفى: 275هـ)، تحق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

79- سنن الترمذي، للترمذي (المتوفى: 279هـ)، تحق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي– بيروت، 1998م.

80- سنن الدارقطني، للدارقطني (المتوفى: 385هـ)، تحق: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1، 1424هـ-2004م

81- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، لأحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: 241هـ)، تحق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط1، 1414هـ.

82- سير أعلام النبلاء، للذهبي (المتوفى : 748هـ)، تحق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ-1985م.

83- شرح (التبصرة والتذكرة - ألفية العراقي)، للعراقي (المتوفى: 806هـ)، تحق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1423هـ-2002م.

84- شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (المتوفى : 795هـ)، تحق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن، ط1، 1407هـ-1987م.

85- شرح مشكل الآثار، للطحاوي (المتوفى:321هـ)، تحق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة،ط1، 1415هـ-1494م.

86- شرح معاني الآثار، للطحاوي (المتوفى: 321هـ)، تحق: محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، ط1، 1414هـ- 1994م.

87- صحيح ابن خزيمة، أبو بكر بن خزيمة (المتوفى: 311هـ)، تحق: د.محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي—بيروت.

88- صحيح البخاري- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري (المتوفى : 256هـ)، تحق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط1، 1422هـ.

89- صحيح مسلم - المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ ، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

90- صحيح وضعيف ابن ماجه محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: 1420هـ)، برنامج منظومة التحقيقات الحديثية - المجاني - من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية.

91- طبقات الرواة عن الإمام يحي بن أبي كثير جمعا ودراسة، (رسالة دكتوراه، تخصص الحديث وعلومه)، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، عام 1434هـ.

92- علل الترمذي الكبير، للترمذي أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، تحق: صبحي السامرائي ، أبو المعاطي النوري ، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية – بيروت، ط1، 1409هـ.

93- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني (المتوفى: 855هـ)، دار إحياء التراث العربي— بيروت.

94- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني(المتوفى: 852هـ)، تحق محب الدين الخطيب وعلق عليه العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز و رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة—بيروت، 1379هـ.

95- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن رجب الحنبلي (المتوفى: 795هـ)، تحق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود ومجدي بن عبد الخالق الشافعي وإبراهيم بن إسماعيل القاضي والسيد عزت المرسي ومحمد بن عوض المنقوش وصلاح بن سالم المصراتي وعلاء بن مصطفى بن همام وصبري بن عبد الخالق الشافعي، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، ط1، 1417هـ-1996م.

96- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي (المتوفى : 902هـ)، تحق علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، ط1، 1424هـ-2003م.

97- فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي (المتوفى : 1031هـ)، المكتبة التجارية الكبرى – مصر، ط1، 1435هـ.

98- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، لابن خزيمة النيسابوري (المتوفى: 311هـ)، تحق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد - السعودية – الرياض، ط5، 1414هـ-1994م.

99- مجلسان من أمالي ابن صاعد، لمحمد بن صاعد (المتوفى: 318هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط1، 2004م.

100- مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام ابن تيمية (المتوفى: 728هـ)، تحق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ-1995م.

101-مستخرج أبي عوانة، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق (المتوفى: 316هـ)، تحق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة – بيروت، ط1، 1419هـ-1998م.

102-مسند أبي يعلى، أبو يعلى الموصلي (المتوفى: 307هـ)، تحق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث – دمشق، ط1، 1404هـ-1984م.

103-مسند أبي يعلى، أبو يعلى الموصلي (المتوفى: 307هـ)، تحق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث – دمشق، ط1، 1404هـ- 1984م.

104-مسند البزار (البحر الزخار)، لأحمد بن عمرو البزار (المتوفى: 292هـ)، تحق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط1، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م).

105-معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، جلال الدين السيوطي (المتوفى : 911هـ)، تحق أ. د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب – القاهرة- مصر، ط1، 1424هـ - 2004 م.

106-معرفة أصحاب الرواة وأثرها في التعليل دراسة نظرية وتطبيقية في علل أصحاب الأعمش سليمان بن مهران ، للباحث عبد السلام احمد محمد ابو سمحة، (رسالة دكتوراه في تخصص الحديث النبوي وعلومه)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم أصول الدين، جامعة اليرموك-الأردن، 1426هـ-2005م.

107-معرفة الصحابة، لابن منده العبدي (المتوفى: 395هـ)، تحق: الأستاذ الدكتور/ عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، ط1، 1426هـ-2005م.

108-معرفة أنواع علوم الحديث (المقدمة)، لابن الصلاح (المتوفى: 643هـ)، تحق: نور الدين عتر، دار الفكر-سوريا، دار الفكر المعاصر– بيروت، 1406هـ-1986م.

109-معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (المتوفى : 405هـ)، تحق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط2، 1397هـ-1977م.

110-معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث، محمد مجير الخطيب، دار الميمان.

111-مقاييس اللغة، ابن فارس (المتوفى : 395هـ)، تحق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

112-نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني (المتوفى : 852هـ)، تحق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط1، 1422هـ.

113-أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني، لأبي الفضل محمد بن طاهر ، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: 507هـ)، تحق: محمود محمد محمود حسن نصار - السيد يوسف، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1419هـ-1998م.

114-الطبقات الكبرى، لابن سعد (المتوفى: 230هـ)، تحق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط1، 1968م.

115-المراسيل، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (المتوفى: 275هـ)، تحق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1408هـ.

116-المعجم الكبير، للطبراني (المتوفى: 360هـ)، تحق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط2، ويشمل أجزاء، تحق: الشيخ حمدي السلفي، دار الصميعي- الرياض، ط1، 1415هـ-1994م.

117-تخريج الحديث نشأته ومنهجيته، لأبي الليث الخيرآبادي القاسمي، مكتبة الاتحاد- ديوبند- الهند، ط3، 1425هـ-2004م.

118-تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، محمد بن جرير، أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ)، تحق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني – القاهرة.

119-تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية- الهند، 1326هـ.

120-سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجة (المتوفى: 273هـ)، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

121-شرح موقظة الذهبي، للشريف حاتم العوني، دار ابن الجوزي، ط1، 1427هـ.

122-شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (المتوفى : 573هـ)، تحق د حسين بن عبد الله العمري- مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، ط1، 1420هـ - 1999م.

123-طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي (المتوفى: 379هـ)، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2.

124-فضائل القرآن، لأبي العباس جعفر بن محمد المستغفري النسفي (المتوفى: 432هـ)، تحق: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم ط1، 2008م.

125-لسان العرب، ابن منظور (المتوفى : 711هـ)، دار صادر - بيروت، ط3، 1414 هـ.
126-معجم الشيوخ، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: 771هـ)، تحق: الدكتور بشار عواد -رائد يوسف العنبكي- مصطفى إسماعيل الأعظمي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2004م.
127-معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني (المتوفى: 430هـ)، تحق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض ط1، 1419هـ-1998م.

فهرس الموضوعات

الإهداء.....

الشكر.....

ملخص البحث.....

المقدمة.....أ

– الفصل الأول : مفاهيم نظرية حول مدار الإسناد وأثره في تعليل الأحاديث.....

– المبحث الأول : تعريف مدار الإسناد وما يتعلق به.....1

– المطلب الأول : تعريف مدار الإسناد.....1

– المطلب الثاني : تعبيرات و مصطلحات متعلقة بمدار الإسناد 4

– المطلب الثالث : طريقة تعيين مدار الإسناد.....8

– المطلب الرابع : كلام العلماء حول من تدور عليهم غالب الأسانيد ومكانتهم 11

– المبحث الثاني : تعريف العلة وما يدور حولها وعلاقتها بالمدار 14

– المطلب الأول : تعريف العلة و(الحديث المعل) وطرق الكشف عنها.....14

– المطلب الثاني : أسباب وموجبات العلة 17

– المطلب الثالث: أهمية علم العلل و علاقته بالمدار 22

– المبحث الثالث : أثر (تعيين المدار و تفرده ومخالفته) في تعليل الأحاديث.....25

– المطلب الأول : ضرورة المدار وتفرده ورجال المخرج و أنواع الحديث المتعلقة به 25

– المطلب الثاني : تفاوت مراتب الرواة و أسباب اختلافهم عن المدار.....29

– المطلب الثالث : صور الاختلاف على المدار وأثره في التعليل 35

– الفصل الثاني : يحي ابن أبي كثير أنموذجا لمدار الإسناد 41

– المبحث الأول : ترجمة موجزة ليحي بن أبي كثير 42

- المطلب الأول : اسمه ونسبه وكنيته ونسبته ولقبه 42
- المطلب الثاني : شيوخه وتلاميذه 43
- المطلب الثالث : أقوال العلماء فيه كأحد مداراة الحديث وحاله في الرواية..... 47
- المطلب الرابع : وفاته وأشهر الأسانيد عنه في الصحيحين 50
- المبحث الثاني : بعض الأحاديث المعلة عن يحي ابن أبي كثير..... 52
- المطلب الاول : أحاديث معلة بالتفرد 52
- المطلب الثاني : أحاديث معلة بالإختلاف 57
- المطلب الثالث : أحاديث معلة بالإضطراب 65

الخاتمة 70

فهرس الأحاديث: 72

قائمة المصادر والمراجع..... 73

فهرس الموضوعات 83